

قراءة في القوانين البيئية بالمغرب

الدكتور: وليد حديدوي

دكتور في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء

المخلص

كيف يوازن المغرب بين طموحه التنموي وحماية بيئته الهشة؟ يقدم هذا المقال قراءة تحليلية نقدية للمنظومة القانونية البيئية المغربية، من القانون الإطار 99.12 إلى التشريعات القطاعية للماء والنفايات والهواء وآليات التقييم والزجر البيئي، وتكشف الدراسة عن مفارقة لافتة: ترسانة قانونية غنية شكلا، تصطدم بإكراهات مؤسسية وبشرية تحد من فعاليتها ميدانيا، مما يستدعي حكمة بيئية أكثر صرامة ومسؤولية فعلية لا نظرية فقط.

Reading Morocco's Environmental Laws

Walid Hdiddioui,

Ph.D. in Public Law and Political Science, Hassan II University of Casablanca

Abstract:

How does Morocco reconcile its development ambitions with the protection of its fragile environment? This article offers a critical analytical reading of Morocco's environmental legal framework, from Framework-Law 99-12 to the sectoral legislation on water, waste, and air, and the mechanisms of environmental assessment and enforcement. The study reveals a striking paradox: a formally rich legal arsenal undermined by institutional and human constraints limiting its real-world effectiveness, calling for stricter environmental governance and genuinely enforced, not merely theoretical, environmental accountability.

مقدمة

تحتل قضايا البيئة اليوم موقعا متقدما ضمن أولويات السياسات العمومية على الصعيدين الدولي والوطني، بفعل تنامي الوعي بمخاطر التدهور البيئي وتغير المناخ واستنزاف الموارد الطبيعية، وما يترتب عن ذلك من تهديد مباشر لحقوق الإنسان الأساسية في الصحة والعيش الكريم. وقد واکب المغرب هذا المسار الدولي منذ مؤتمر ستوكهولم لسنة 1972 وقمة ريو دي جانيرو لسنة 1992 لتدريجيا منظومة قانونية بيئية تراكمت عبر محطات تشريعية متعاقبة، توجت بدسترة الحق في بيئة سليمة، 19923079 الذي أكد في تصديره وفي الفصل 31 منه على حق المواطنين والمواطنات في الحصول على العناية، ضمن دستور 20113080 بالصحة وفي الحماية الاجتماعية والولوج إلى الماء والعيش في بيئة سليمة. وتزداد أهمية هذا الموضوع بالنظر إلى الخصوصية المجالية والمناخية التي يتسم بها المغرب، من ندرة مائية بنيوية وتصحر متنام وضغط متزايد على السواحل والغابات والتنوع البيولوجي، إضافة إلى الرهانات المرتبطة بالتحول نحو نموذج تنموي أخضر ومنخفض الكربون، ولا يمكن لهذا التحول أن يستقيم

3079: A/CONF.48/14/Rev.1 إعلان مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالبيئة البشرية، ستوكهولم، السويد، المنعقد من 5 إلى 16 يونيو 1972، منشورات الأمم المتحدة، الوثيقة رقم 3080 دستور المملكة المغربية لسنة 2011، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 27 شعبان 1432 (29 يوليوز 2011)، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر بتاريخ 30 يوليوز 2011، ص. 3600.

3080 دستور المملكة المغربية لسنة 2011، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 27 شعبان 1432 (29 يوليوز 2011)، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر بتاريخ 30 يوليوز 2011، ص. 3600.

دون سند قانوني متماسك يوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية وضرورات حماية البيئة، وهو ما يفسر الاهتمام المتنامي من لدن الباحثين والمهتمين بمساءلة مدى نجاعة الترسانة القانونية البيئية المغربية.

وتنبع أهمية دراسة القوانين البيئية بالمغرب من كون هذه القوانين لا تشكل مجرد نصوص تقنية معزولة، بل تعبر عن اختيار مجتمعي واقتصادي جوهري يمس نمط العيش والإنتاج والاستهلاك؛ فمن جهة تعكس هذه المنظومة التزام المغرب باتفاقياته الدولية في مجال البيئة والمناخ، ومن جهة أخرى تشكل الأداة القانونية الوحيدة الكفيلة بترجمة المبادئ الدستورية والميثاقية إلى التزامات قابلة للتنفيذ والمساءلة. ويعود اختيار هذا الموضوع بالذات إلى اعتبارات عدة، أهمها حداثة جزء مهم من هذه النصوص سنة 2020 الذي نسخ القانون رقم وتعاقبها الزمني السريع، خاصة مع صدور القانون رقم 49.17 المتعلق بالتقييم البيئي 3081 لسنة 2003، مما يستدعي تحيين القراءة القانونية لهذا المجال؛ يضاف إلى ذلك تعدد وتشتت النصوص القانونية البيئية 12.03 بين قانون إطار عام وقوانين قطاعية متفرقة، وهو ما يطرح إشكالية الانسجام والتكامل بينها، فضلا عن محدودية الدراسات التي تجمع بين القراءة الأفقية للمنظومة والتحليل النقدي لآليات إنفاذها. وتكمن الإضافة العلمية لهذا المقال، في هذا السياق، في محاولته الجمع بين القراءة العمودية لكل نص على حدة والقراءة الأفقية التي تربط بين النصوص المختلفة وتبرز منطقها الداخلي وكيفية تنزيلها في التشريعات القطاعية، وتجاوز المشترك، من خلال تتبع المبادئ التوجيهية التي أرساها القانون الإطار 99.123082 المقاربة الوصفية المحضبة إلى مقارنة تحليلية نقدية تسائل الفعالية العملية لهذه النصوص، بالاستناد إلى مؤشرات الحكامة البيئية والتقارير الرسمية الصادرة عن مؤسسات وطنية معنية بالشأن البيئي، كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وانطلاقا مما سبق، يمكن صياغة الإشكالية المركزية لهذا المقال على الشكل التالي: إلى أي حد استطاع المشرع المغربي بناء منظومة قانونية بيئية متكاملة ومنسجمة قادرة على تحقيق التوازن بين مقتضيات التنمية الاقتصادية وضرورات حماية البيئة؟ وما هي حدود فعالية آليات التقييم والمراقبة والزجر البيئي التي أرساها هذه النصوص في تحقيق حماية فعلية للموارد الطبيعية؟ وتتفرع عن هذه الإشكالية المحورية أسئلة فرعية عدة: ما هي الفلسفة التشريعية التي حكمت صياغة القانون الإطار 99.12 والقانون 11.033083؟ وكيف تعاملت التشريعات القطاعية المتعلقة بالماء والنفايات مع هذه الفلسفة؟ وما مدى نجاعة آليات التقييم 11.033083 البيئي المسبق المستحدثة بموجب القانون 49.17 مقارنة بالإطار السابق؟ وهل تتوفر الشرطة البيئية المحدثة بموجب المرسوم رقم 2.14.782 على الوسائل الكفيلة بضمان إنفاذ فعلي لهذه النصوص 3084؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية، تنطلق هذه الدراسة من فرضيتين أساسيتين: الفرضية الأولى مفادها أن المنظومة القانونية البيئية المغربية تتسم بغنى نظري وتكامل شكلي بين نصوصها، بفضل الدور التوجيهي والمرجعي الذي يلعبه القانون الإطار 99.12 في توحيد المبادئ النازمة للتشريعات القطاعية؛ أما الفرضية الثانية فتذهب إلى أن هذا الغنى النصي لا يقابله بالضرورة نجاعة على مستوى التطبيق، بسبب ضعف الموارد البشرية والمالية المخصصة لأجهزة المراقبة والتفتيش البيئي، وببطء صدور النصوص التنظيمية التطبيقية، وتداخل الاختصاصات بين المتدخلين المؤسساتيين. ولاختبار هاتين الفرضيتين، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي في تفكيك مضامين النصوص القانونية موضوع الدراسة، مدعوما بالمنهج المقارن التاريخي كلما تعلق الأمر بتتبع التطور التشريعي لبعض المجالات كالتقييم البيئي وتدبير الموارد المائية، وذلك بالاعتماد على مصادر قانونية أولية تتمثل في

3081 القانون رقم 49.17 المتعلق بالتقييم البيئي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.78 بتاريخ 18 ذي الحجة 1441 (8 غشت 2020)، الجريدة الرسمية عدد 6491 بتاريخ محرم 1442 (13 غشت 2020) 22.

3082 القانون الإطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.09 بتاريخ 4 جمادى الأولى 1435 (6 مارس 2014)، الجريدة الرسمية عدد 6240 بتاريخ 18 جمادى الأولى 1435 (20 مارس 2014)، ص 3194.

3083 القانون رقم 11.03 المتعلق بحماية واستصلاح البيئة، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.03.59 بتاريخ 10 ربيع الأول 1424 (12 ماي 2003)، الجريدة الرسمية عدد 5118 بتاريخ 18 ربيع الآخر 1424 (19 يونيو 2003)، ص 1900.

3084 مرسوم رقم 2.14.782 صادر في 30 من رجب 1436 (19 ماي 2015) (يتعلق بتنظيم وبكيفية سير الشرطة البيئية، الجريدة الرسمية عدد 6366 بتاريخ 16 شعبان 1436 (4 يونيو 2015)، ص 5581).

النصوص التشريعية والتنظيمية المنشورة بالجريدة الرسمية، ومصادر ثانوية تتمثل في الفقه القانوني والتقارير الرسمية والدراسات الأكاديمية.

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة، سنعالج هذا الموضوع من خلال مطلبين اثنين: نخصص المطلب الأول للإطار القانوني العام والمرجعي لحماية البيئة بالمغرب، من خلال دراسة القانون الإطار 99.12 كفلسفة تأسيسية جامعة في فقرة أولى، ثم القانون 11.03 كآلية مؤسساتية لتفعيل هذه الفلسفة في فقرة ثانية؛ في حين نخصص المطلب الثاني لدراسة التشريعات القطاعية وآليات التقييم والرقابة البيئية، من خلال الوقوف عند تدبير الموارد القطاعية الكبرى وآليات التقييم البيئي المسبق في فقرة أولى، ثم آليات المراقبة والزجر البيئي وحدود فعاليتها في فقرة ثانية، لنختم الدراسة بخاتمة تركيبية تتضمن أهم الاستنتاجات والتوصيات.

المطلب الأول: الإطار القانوني العام والمرجعي لحماية البيئة بالمغرب

شكل صدور القانون الإطار رقم 99.12 سنة 2014 منعطفا محوريا في تاريخ التشريع البيئي المغربي، إذ ارتقى بالمقاربة القانونية من التعامل القطاعي المجزأ إلى بناء رؤية شمولية موحدة تؤطر كل السياسات والبرامج والمخططات ذات الصلة بالبيئة والتنمية المستدامة. غير أن هذا القانون الإطار لم يكن وليد فراغ، بل جاء متمما ومؤظرا لقانون سابق عليه زمنيا هو القانون رقم 11.03 المتعلق بحماية واستصلاح البيئة الصادر سنة 2003، والذي يبقى إلى اليوم القانون الأم الذي يحدد الآليات العملية والمؤسسية للحماية البيئية. وسنتناول في هذا المطلب هذين النصين في فقرتين متعاقبتين.

الفقرة الأولى: القانون الإطار رقم 99.12 - الفلسفة التأسيسية الجامعة للمنظومة البيئية

صدر القانون الإطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.14.09 بتاريخ 4 تتويجا لمسار تشاوري انطلق سنة 2009 بإطلاق مسلسل إعداد الميثاق الوطني للبيئة، جمادى الأولى 1435 (6 مارس 2014) 3085 والتنمية المستدامة. ويقوم هذا القانون على فلسفة تأسيسية جامعة تتمثل في اعتباره إطارا مرجعيا أعلى يوجه ويؤطر كل النصوص القطاعية اللاحقة، بدل أن يحل محلها، وذلك عبر تحديد الأهداف الأساسية لنشاط الدولة في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة (المادة الأولى). ومن أبرزها تعزيز حماية الموارد والأوساط الطبيعية، وإدراج التنمية المستدامة في السياسات القطاعية، وملاءمة الإطار القانوني الوطني مع الاتفاقيات والمعايير الدولية، وإقرار إصلاحات مؤسسية واقتصادية ومالية في ميدان الحوكمة البيئية.

ويمكن الطابع التأسيسي لهذا القانون في كونه أرسى سبعة مبادئ توجيهية ملزمة لكل المتدخلين العموميين، هي: مبدأ الاندماج الذي يقتضي تبني مقاربة شمولية بين قطاعية عند إعداد السياسات؛ ومبدأ الترابية الذي يأخذ بعين الاعتبار البعد الجهوي والمحلي؛ ومبدأ التضامن بين الأجيال والمجالات؛ ومبدأ الاحتراز الذي يفرض اتخاذ تدابير وقائية حتى في غياب اليقين العلمي المطلق حول الأضرار المحتملة؛ ومبدأ الوقاية القائم على التقييم المسبق لآثار الأنشطة؛ ومبدأ المسؤولية الذي يلزم كل شخص بإصلاح الأضرار التي يلحقها بالبيئة؛ وأخيرا مبدأ المشاركة الذي يحفز انخراط المقاولات وجمعيات المجتمع المدني والسكان في مسلسل إعداد وتنفيذ السياسات البيئية.

ولم يكتف هذا القانون الإطار بإرساء مبادئ عامة، بل كرس حقوقا بيئية صريحة لفائدة المواطنين، إذ نصت المادة 3 منه على حق كل مواطن ومواطنة في العيش والنمو في بيئة سليمة وذات جودة، وفيولوج إلى المعلومة البيئية الصحيحة والمناسبة، وفي المشاركة وهي حقوق تعكس تأثرا واضحا بمبادئ إعلان ريو للبيئة والتنمية. في مسلسل اتخاذ القرارات التي من شأنها التأثير على البيئة 3086

3085 ظهير شريف رقم 1.14.09 صادر في 4 جمادى الأولى 1435 (6 مارس 2014) (بتنفيذ القانون الإطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، الجريدة الرسمية عدد 6240 بتاريخ 18 جمادى الأولى 1435 (20 مارس 2014)، ص. 3194.

3086 القانون الإطار رقم 99.12، مرجع سابق، المادة 3

لسنة 1992، لا سيما المبدأ العاشر منه المتعلق بالولوج إلى المعلومة والمشاركة في القرار البيئي، كما تشكل امتدادا تشريعيًا للحق الدستوري المنصوص عليه في الفصل 31 من دستور 20113087

ومن أهم الآليات المؤسسية والمالية التي استحدثها هذا القانون الإطار، تحويل الصندوق الوطني لحماية البيئة واستصلاحها وإحداث نظام جبائي بيئي يتكون من رسوم، المحدث بموجب القانون 11.03 إلى صندوق وطني للبيئة والتنمية المستدامة 3088 إيكولوجية وتعريفات تفرض على الأنشطة المتسمة بارتفاع مستوى التلوث واستهلاك الموارد الطبيعية (المادة 30)، ونظام العلامة الإيكولوجية لتشجيع المنتجات والخدمات ذات التأثير المنخفض على البيئة (المادة 31). (كما نص هذا القانون صراحة على إحداث الشرطة البيئية بموجب المادة 35 منه، والتي سيأتي تفصيل تنظيمها في المطلب الثاني من هذا المقال

الفقرة الثانية: القانون رقم 11.03 - الآليات المؤسسية والمسؤولية البيئية

يعتبر القانون رقم 11.03 المتعلق بحماية واستصلاح البيئة، الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.03.59 بتاريخ 10 ربيع الأول القانون الأم الذي وضع القواعد الأساسية والمبادئ العامة للسياسة الوطنية في مجال حماية البيئة، 3089 (ماي 2003) 1424 واستصلاحها، قبل أن يأتي القانون الإطار 99.12 بعد أحد عشر عاما ليعيد تأطيره ضمن رؤية أشمل. وقد جاء هذا القانون في سياق موجة تشريعية بيئية مكثفة عرفها المغرب سنة 2003، تزامن فيها صدوره مع القانون 12.03 المتعلق بدراسات التأثير على البيئة والقانون 13.03 المتعلق بمكافحة تلوث الهواء، في مسعى تشريعي متكامل لتغطية مختلف أبعاد الحماية البيئية دفعة واحدة.

ويرتكز القانون 11.03 على أربعة مبادئ توجيهية أساسية نصت عليها مادته الأولى: حماية البيئة من كل أشكال التلوث والتدهور أي كان مصدره؛ وتحسين إطار وظروف عيش الإنسان؛ ووضع التوجيهات الأساسية للإطار التشريعي والتقني والمالي المتعلق بحماية وتديبر البيئة؛ ووضع نظام خاص بالمسؤولية يضمن إصلاح الأضرار البيئية وتعويض المتضررين. ويلاحظ أن هذه المبادئ الأربعة شكلت النواة الأولى التي توسع فيها لاحقا القانون الإطار 99.12 إلى سبعة مبادئ أكثر تفصيلا، مما يعكس تراكما تشريعيًا منطقيًا ومتصاعدا لا انقطاعا بين النصين

أ. نظام المنشآت المصنفة كآلية وقائية

يخصص القانون 11.03 حيزا مهما لتنظيم المنشآت المصنفة، أي المحلات المضررة بالصحة أو المزعجة أو الخطرة، التي تخضع حيث لا يمكن للإدارة قبول طلب رخصة بناء متعلقة بمنشأة، لنظام الترخيص أو التصريح حسب درجة خطورتها (المادة 9) 3090 مصنفة إلا إذا كان مرفقا برخصة أو بتصريح أو بتوصيل دراسة أو تصريح التأثير على البيئة. ويعد هذا النظام امتدادا للنظام القديم الذي أرساه الظهير الشريف الصادر في 25 غشت 1914 المنظم للمؤسسات المضررة بالصحة أو المزعجة أو الخطرة، والذي ظل معمولا به جزئيا إلى جانب القانون 11.03، وهو ما يطرح إشكالية تعدد الأنظمة القانونية المترامنة وتنازعها أحيانا

ب. المسؤولية البيئية والصندوق الوطني للبيئة

أرسى القانون 11.03 نظاما خاصا للمسؤولية المدنية عن الأضرار البيئية يقوم على قرينة الخطأ المفترض في حق مستغلي المنشآت المصنفة، إذ يعتبر مسؤولا، دون الحاجة إلى إثبات خطأ ما، كل شخص مادي أو معنوي يخزن أو ينقل أو يستعمل مواد محروقات أو مضررة وخطيرة، وكذا كل مستغل لمنشأة مصنفة كما حددها النص التطبيقي لهذا القانون، تسببت في إلحاق ضرر جسدي أو

3087 إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (قمة الأرض)، ريو دي جانيرو، البرازيل، المنعقد من 3 إلى 14 يونيو 1992، منشورات الأمم المتحدة، المبدأ 10؛ ودستور المملكة المغربية لسنة 2011، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 27 شعبان 1432 (29 يوليوز، 2011) (Vol. I) A/CONF.151/26، المتحدة، الوثيقة رقم الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر بتاريخ 30 يوليوز 2011، ص. 3600، الفصل 31، 2011)

3088 القانون الإطار رقم 99.12، مرجع سابق، المادة 29

3089 ظهير الشريف رقم 1.03.59 صادر في 10 ربيع الأول 1424 (12 ماي 2003) (بتنفيذ القانون رقم 11.03 المتعلق بحماية واستصلاح البيئة، الجريدة الرسمية عدد 5118 بتاريخ 18 ربيع الآخر 1424) 19 يونيو 2003، ص. 1900

3090 القانون رقم 11.03، مرجع سابق، المادتان 9 و10

وهو نظام يقترب من فلسفة المسؤولية الموضوعية. مادي له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بممارسة الأنشطة المشار إليها 3091 القائمة على المخاطر بدل المسؤولية التقصيرية التقليدية القائمة على الخطأ الواجب الإثبات، مما يشكل تجسيدا مباشرا لمبدأ الملوث المؤدي' الذي كرسه المادة 2 من نفس القانون كأحد المبادئ الموجبة للسياسة البيئية الوطنية'

يهدف تعبئة موارد مالية، كما أحدث هذا القانون بموجب المادة 60 منه الصندوق الوطني الخاص بحماية واستصلاح البيئة 3092 مستقلة لتمويل التدابير التحفيزية والمشاريع البيئية النموذجية، قبل أن يعاد تسميته وتوسيع مهامه لاحقا ليصبح 'الصندوق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة' بموجب المادة 29 من القانون الإطار 99.12، وهو ما يمثل نموذجا واضحا على التكامل العضوي بين النصين، إذ تحول الصندوق من آلية تمويلية محدودة النطاق إلى رافعة مالية أوسع لدعم كل مبادرات التنمية المستدامة ومواكبة المقاولات.

وتجدر الإشارة إلى أن فعالية هذا النظام التعويضي تبقى مرهونة عمليا بإثبات العلاقة السببية بين الضرر والنشاط الملوث، وهو ما يصعب أحيانا في مجال الأضرار البيئية المتراكمة أو ذات الطابع التراكمي والانتشاري، مما يفسر لجوء بعض الأنظمة المقارنة إلى آليات تعويضية جماعية أو صناديق ضمان متخصصة. وهو نقاش لا يزال مطروحا بحدّة في الفقه القانوني البيئي المغربي

المطلب الثاني: التشريعات القطاعية وآليات التقييم والرقابة البيئية

إذا كان المطلب الأول قد بين كيف أرسى المشرع المغربي إطارا مرجعيا عاما لحماية البيئة، فإن فعالية هذا الإطار لا يمكن قياسها إلا من خلال تنزيله في تشريعات قطاعية دقيقة من جهة، وفي آليات إجرائية للتقييم المسبق والمراقبة اللاحقة من جهة أخرى وستناول في هذا المطلب هذين المستويين في فقرتين، نخصص أولاها لتدبير الموارد القطاعية الكبرى وآليات التقييم البيئي المسبق.

الفقرة الأولى: تدبير الموارد القطاعية الكبرى وآليات التقييم البيئي المسبق

أ. قانون الماء رقم 36.15: من التدبير القطاعي إلى الحكامة المندمجة

على المستوى القانوني، يخضع استعمال الملك العمومي المائي في المغرب لجملة من القواعد القانونية المستمدة من مصادر متعددة، غير أن أول نص قانوني مخصص للماء يعود إلى سنة 1914، وهو الظهير الشريف الصادر في 7 شعبان 1332 (فاتح يوليوز 1914) (المتعلق بالأحكام العامة)، والذي جرى تنميته بظهيرين صدرا سنتي 1919 و1925، حيث نصت هذه النصوص على إدماج جميع أنواع المياه، على اختلاف أشكالها، ضمن الأملاك العامة المائية. وبناءً عليه، لا يجوز للموارد المائية أن تكون محلاً للتملك الخاص، باستثناء الحالات التي اكتسبت فيها حقوق قانونية قائمة 3093

ويشكل الماء أحد أكثر الموارد الطبيعية حساسية بالمغرب نظرا للإجهاد المائي البنيوي الذي يعرفه البلد، وقد تطور الإطار القانوني الناظم له من القانون رقم 10.95 الصادر سنة 1995 إلى القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء، الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم والذي نسخ صراحة القانون السابق بموجب مادته 163. ويرتكز، بتاريخ 6 ذي القعدة 1437 (10 غشت 2016) 1.16.113 3094، هذا القانون الجديد على مبادئ التدبير المندمج واللامركزي والتشاركي للموارد المائية، مع مراعاة مبدأ التضامن والعدالة المجالية ومبدأ الوقاية من خلال تقييم آثار الأنشطة المضرة بالماء وتحديد الإجراءات الكفيلة بالتخفيف منها.

3091. القانون رقم 11.03، مرجع سابق، المادة 63

3092. تنص المادة 60 من القانون رقم 11.03 على أنه: "ينشأ صندوق وطني خاص بحماية واستصلاح البيئة، ويحدد بموجب نص تطبيقي الإطار القانوني لهذا الصندوق ومهامه". وموارده ونفقاته

3093. وليد حديديوي، هاجس ضمان الأمن بالمغرب: الواقع والتحديات، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية، السنة الجامعية 2025/2026، ص 08

3094. ظهير شريف رقم 1.16.113. صادر في 6 ذي القعدة 1437 (10 غشت 2016) (بتنفيذ القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء، الجريدة الرسمية عدد 6494 بتاريخ 21 ذي القعدة 1437 ص. 6305، (غشت 2016) 25)

للماء في غشت 2016 هذا القانون الذي أضاف مجموعة من التعديلات بعد ذلك اعتمد المغرب القانون الجديد رقم 36.15³⁰⁹⁵ الهامة على القانون القديم 10.95، وانطلاقاً من مقاربة تروم ضمان الحق في الماء، ومع مراعاة التحولات المرتبطة باستعمال الموارد المائية والمتغيرات المناخية، وقدم هذا القانون الجديد حزمة من الإصلاحات الهادفة أساساً إلى تعزيز وتقوية الإدارة والتخطيط اللامركزي والمتكامل والمشارك للموارد المائية. كما عمل على دعم هيئات ومنظمات التشاور والتنسيق من خلال إحداث مجالس الأحواض والمؤسسات القانونية المختصة، إلى جانب تنوع مصادر التزويد بالماء عبر اعتماد الموارد غير التقليدية، بما في ذلك تحلية مياه البحر. وشمل كذلك وضع أنظمة معلومات خاصة بالمياه، وتعزيز الإطار المؤسسي والآليات الموجهة لحماية الموارد المائية والمحافظة عليها، فضلاً عن تقوية الأدوات المالية لتطوير قطاع الماء وفق مبدأ يحمل المستعمل أو الملوّث تكلفة الاستعمال أو التلوث³⁰⁹⁶.

ويكرس هذا القانون أيضاً مبدأ 'الملوث المؤدي' من خلال إلزام المسؤولين عن الأضرار التي تلحق بالماء أو بالملك العمومي المائي العام بالتعويض عن هذه الأضرار، كما يخضع كل استعمال أو استغلال للملك العمومي المائي لرخصة أو امتياز مقابل أداء إتاوة، ويرتب على المخالفات الماسة بجودة الموارد المائية أو بحقوق الغير عقوبات مالية وحسبية متدرجة حسب خطورة الفعل، تصل إلى الحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات وغرامات تتراوح بين عشرة آلاف وخمسمائة ألف درهم في حالات الاستغلال غير المرخص للمنشآت المائية.

ب. قانون النفايات رقم 28.00: التدرج الوقائي والزجري

ينظم القانون رقم 28.00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها، الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.06.153 بتاريخ 30 شوال مجالا كان إلى وقت قريب يعاني من فراغ تشريعي شبه كلي، إذ كانت المطارح العشوائية تشكل، 3097 (نوفمبر 2006) 22 1427، القاعدة قبل صدور هذا القانون. ويتبنى هذا النص تصنيفاً دقيقاً للنفايات إلى ثمانية أصناف (منزلية، مماثلة للمنزلية، صناعية طبية وصيدلية، خطرة، هامة، فلاحية، نهائية)، مع إخضاع كل صنف لنظام تدبيري خاص يراعي درجة خطورته بإعداد ويقوم هذا القانون على مقاربة تدرجية ثلاثية المستوى: أولاً، مستوى التخطيط عبر إلزام الإدارة والجماعات الترابية³⁰⁹⁸ مخططات مديرية على المستوى الوطني والجهوي والإقليمي والجماعي لتدبير النفايات، تحدد الأهداف الكمية والمواقع الملائمة وبرامج الاستثمار؛ ثانياً، مستوى الترخيص المسبق لكل منشأة لمعالجة النفايات أو تجميعها أو التخلص منها، مع اشتراط ضمانات مالية لتغطية أعباء إعادة تأهيل المواقع بعد الإغلاق؛ ثالثاً، مستوى الزجر من خلال منظومة عقابية متدرجة تصل عقوباتها إلى الحبس من ستة أشهر إلى سنتين وغرامة تصل إلى مليوني درهم في حالة إيداع أو طمر أو إحراق النفايات الخطرة خارج الأماكن المرخصة.

، ويستحضر هذا القانون كذلك البعد الدولي من خلال تقييده الصارم لعمليات استيراد وتصدير النفايات الخطرة عبر الحدود تفعيلاً للالتزامات المغرب بموجب اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود لسنة ويربط بشكل صريح تعويض ضحايا التلوث الناجم عن النفايات بتخصيص 20 في المائة من الغرامات المحصلة، 19893099

3095 القانون المتعلق بالماء رقم 36.15 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.113 في 06 ذي القعدة 1437 (10 أغسطس 2016)، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6494، 24 ذو القعدة 1437 (25 أغسطس 2016)، ص: 6305.

3096. وليد حديديوي، هاجس ضمان الأمن بالمغرب: الواقع والتحديات، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، مرجع سابق، ص 09
3097 ظهير الشريف رقم 1.06.153 صادر في 30 من شوال 1427 (22 نوفمبر 2006) (بتنفيذ القانون رقم 28.00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها، الجريدة الرسمية عدد 5480 بتاريخ 15 ذي القعدة 1427) 7 دجنبر 2006، ص. 3747، كما تم تعديله وتتميمه بالقانون رقم 23.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.12.25 بتاريخ 13 رمضان 1433 (2 غشت 2012)، الجريدة الرسمية عدد 6078 بتاريخ 11 شوال 1433 (30 غشت 2012)، ص. 4633.
3098 ينص الفصل 135 على ما يلي

الجماعات الترابية للمملكة هي الجهات، والعمالات والأقاليم، والجماعات
3099 الظهير الشريف رقم 1.96.92 بتاريخ 27 شعبان 1421 (24 نوفمبر 2000) (ينشر اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود الموقعة ببازل في مارس 1989، الجريدة الرسمية عدد 4892 بتاريخ 19 أبريل 2001، ص. 1083 22

لفائدة الصندوق الوطني لحماية واستصلاح البيئة المحدث بموجب القانون 11.03، وهو ما يعكس مجددا الطابع المندمج والمتكامل للمنظومة القانونية البيئية

ج. قانون مكافحة تلوث الهواء رقم 13.03

يكمل القانون رقم 13.03 المتعلق بمكافحة تلوث الهواء، الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.03.61 بتاريخ 10 ربيع الأول 1424 وهو نفس التاريخ الذي صدر فيه القانون 11.03 والقانون 12.03، هذه الثلاثية التشريعية التأسيسية، 3100 (ماي 2003) لسنة 2003، من خلال وضع الإطار العام لحماية جودة الهواء ومكافحة كل أشكال الانبعاثات الغازية والغبار والدخان والأبخرة السامة والحرارة المشعة التي تتجاوز الحدود المسموح بها. ويقوم هذا القانون على منطلق مماثل لباقي النصوص القطاعية، أي الجمع بين تحديد معايير قياسية لجودة الهواء، وإخضاع المصادر الثابتة والمتحركة الباعثة للتلوث لالتزامات وقائية ورقابية وترتيب جزاءات على المخالفين. ويلاحظ أن هذا القانون يبقى، مقارنة مع قانوني الماء والنفايات، أقل حظا من حيث التحيين التشريعي، إذ لم يعرف تعديلا جوهريا يواكب المستجدات المرتبطة بجودة الهواء في المدن الكبرى وبانبعاثات الغازات الدفينة، وهو ما يشكل أحد مكامن الخصائص التي ينبغي تداركها ضمن أي إصلاح تشريعي بيئي مقبل

د. من دراسة التأثير على البيئة إلى التقييم البيئي: تطور آليات الوقاية المسبقة

عرفت آلية التقييم البيئي المسبق بالمغرب تطورا تشريعيا لافتا، إذ انتقلت من إطار القانون رقم 12.03 المتعلق بدراسات التأثير على البيئة لسنة 2003، الذي اقتصر على آلية وحيدة هي دراسة التأثير على البيئة، إلى إطار أكثر تفصيلا وتدرجا أرساه القانون ويكمن الفارق. رقم 49.17 المتعلق بالتقييم البيئي لسنة 2020، والذي نسخ صراحة القانون السابق بموجب مادته 323101 الجوهري بين النصين في استحداث القانون الجديد لأربع آليات متدرجة حسب حجم الأثر المحتمل للمشروع، بدل آلية واحدة موحدة: التقييم الاستراتيجي البيئي للسياسات والبرامج والمخططات الكبرى؛ ودراسة التأثير على البيئة للمشاريع ذات الأثر المحتمل الكبير؛ وبطاقة التأثير على البيئة للمشاريع ذات الأثر السلبي الضعيف؛ والافتحاص البيئي كآلية انتقالية لتسوية وضعية الوحدات الصناعية القائمة قبل نشر القانون والتي لا تتوفر على قرار الموافقة البيئية

ويعد استحداث 'التقييم الاستراتيجي البيئي' أهم إضافة نوعية لهذا القانون، إذ يمكن من إدماج الاعتبارات البيئية في مرحلة مبكرة جدا، أي مرحلة صياغة السياسات والبرامج والتصاميم القطاعية والجهوية قبل بلورتها في مشاريع محددة، وهو ما كان كما. غائبا كليا عن القانون 12.03 الذي كان يقتصر تدخله على المشاريع الجاهزة دون السياسات والبرامج المعدة لها 3102 استحدث القانون الجديد 'اللجنة الوطنية للتقييم البيئي' التي تفحص دراسات التأثير على البيئة وتبدي رأيها المطابق بشأن الموافقة البيئية للمشاريع ذات الطابع الوطني أو العابرة للحدود أو التي يهم إنجازها أكثر من جهة، في حين تبقى اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار مختصة بباقي المشاريع

الفقرة الثانية: آليات المراقبة والزجر البيئي وحدود فعاليتها

إذا كانت النصوص السابقة قد أرست منظومة وقائية دقيقة تقوم على الترخيص المسبق والتقييم البيئي، فإن ضمان احترامها الفعلي يستلزم وجود جهاز رقابي وزجري قادر على معاينة المخالفات والزجر عنها. وقد استجاب المشرع لهذه الضرورة من خلال إحداث الشرطة البيئية بموجب المادة 35 من القانون الإطار 99.12، ثم تنظيمها التفصيلي بموجب المرسوم رقم 2.14.782 الذي أسند لهذا الجهاز مهام المراقبة والتفتيش والبحث والتحري ومعاينة المخالفات وتحرير المحاضر، الصادر سنة 20153103

3100 ظهير شريف رقم 1.03.61 صادر في 10 ربيع الأول 1424 (12 ماي 2003) (بتنفيذ القانون رقم 13.03 المتعلق بمكافحة تلوث الهواء، الجريدة الرسمية عدد 5118 بتاريخ 18 ربيع الآخر 1424) 19 يونيو 2003

3101 القانون رقم 49.17 المتعلق بالتقييم البيئي، الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.20.78 بتاريخ 18 ذي الحجة 1441 (8 غشت 2020)، الجريدة الرسمية عدد 6491 بتاريخ محرم 1442 (13 غشت 2020)، المادة 32؛ ويقابله سابقا القانون رقم 12.03 المتعلق بدراسات التأثير على البيئة، مرجع سابق، ص. 22 1909.

3102 القانون رقم 49.17، مرجع سابق، المواد 2 و3 و4

3103 مرسوم رقم 2.14.782، مرجع سابق، ص. 5581 و5582

في شأنها، تنفيذاً لأربعة قوانين أساسية جرى التنصيص عليها صراحة في ديباجة هذا المرسوم: القانون 11.03 المتعلق بحماية واستصلاح البيئة، والقانون 12.03 المتعلق بدراسات التأثير على البيئة (المعوض حالياً بالقانون 49.17)، والقانون 13.03 المتعلق بمكافحة تلوث الهواء، والقانون 28.00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها

أ. الشروط المهنية والتنظيمية لمفتشي الشرطة البيئية

يخضع تعيين مفتشي الشرطة البيئية لشروط مهنية دقيقة، إذ يشترط في المرشح لهذه المهمة توفره على خبرة لا تقل عن خمس سنوات من الأقدمية في الخدمة بصفة متصرف من الدرجة الثانية أو مهندس دولة من الدرجة الأولى، إضافة إلى الاستفادة من تكوين مستمر بنجاح يتعلق بمجال الوقاية وحماية البيئة وتقنيات المراقبة والتفتيش البيئي، وأداء اليمين القانونية أمام المحكمة ويحمل هؤلاء المفتشون بطاقة مهنية تخول لهم صفة ضابطة تمكنهم من مباشرة مهامهم، ويلزمهم الابتدائية المختصة 3104 القانون بإعداد حصيلة سنوية عن أنشطتهم تحال إلى رئيس الحكومة وتُنشر على الموقع الإلكتروني للسلطة الحكومية المكلفة بالبيئة كترساً لمبدأ الشفافية

ب. المخطط الوطني للمراقبة البيئية والتقييم النقدي لفعالية المنظومة الجزرية

تعد السلطة الحكومية المكلفة بالبيئة المخطط الوطني للمراقبة البيئية لمدة خمس سنوات، بعد استشارة السلطات الحكومية المعنية، ويهدف هذا المخطط إلى تحديد القطاعات وفروع الأنشطة ذات الأولوية بالنظر لأهداف حماية البيئة، وتحديد مناطق المراقبة وانتقاء المنشآت أو الأنشطة المراد تفتيشها بناء على الرهانات البيئية وتحديد المخاطر

غير أن الوقوف عند المستوى النصي وحده لا يكفي لتقييم فعالية هذه المنظومة الجزرية، إذ تشير عدة تقارير ودراسات صادرة إلى استمرار عدد من الإكراهات البنيوية التي تحد، عن مؤسسات وطنية مرجعية، كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 3105 من نجاعة آليات الرقابة والجزر البيئي، من أبرزها: محدودية العدد الإجمالي لمفتشي الشرطة البيئية مقارنة باتساع الرقعة الجغرافية وتعدد المنشآت الواجب تفتيشها؛ وتداخل الاختصاصات بين الشرطة البيئية وضباط الشرطة القضائية والجماعات الترابية ووكالات الأحواض المائية، مما قد يفضي أحياناً إلى تنازع سلبي في الاختصاص؛ وبطء المسطرة القضائية في البت في المحاضر المحالة عليها، خاصة في ظل عدم تخصص قضائي بيئي واضح المعالم؛ وضعف الموارد المالية المخصصة للمختبرات المعتمدة اللازمة لإجراء التحاليل والخبرات التقنية الضرورية لإثبات المخالفات البيئية

ويضاف إلى ذلك إشكال جوهري يتعلق بمنطق العقوبة المالية ذاتها، إذ لا تزال أغلب الغرامات المنصوص عليها في النصوص القطاعية (كقانون النفايات وقانون الماء (محدودة القيمة مقارنة بالأرباح المحققة من الأنشطة الملوثة أو بكلفة الاستثمار في التقنيات النظيفة البديلة، وهو ما يجعل بعض المستغلين يفضلون تحمل الغرامة على الامتثال للمعايير البيئية، الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في سقف الغرامات وربطها بحجم رقم المعاملات أو بحجم الضرر البيئي المتسبب فيه، على غرار ما تعتمده بعض التشريعات المقارنة

3104.مرسوم رقم 2.14.782، مرجع سابق، المادة الثانية

3105.المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تقرير "الاقتصاد الأخضر: فرص لخلق الثروة ومناصب الشغل"، الرباط، 2012؛ وتقرير "إنجاح الانتقال نحو المدن المستدامة"، الرباط

www.cese.ma منشور على الموقع الرسمي

خاتمة

بينت هذه القراءة التحليلية للمنظومة القانونية البيئية المغربية أن المشرع قطع أشواطاً مهمة في بناء ترسانة قانونية متدرجة ومتكاملة، انطلاقاً من القانون الإطار 99.12 كمرجعية جامعة تحدد الفلسفة والمبادئ الموجهة، مروراً بالقانون 11.03 كأداة مؤسسية تفعيلية، وصولاً إلى التشريعات القطاعية الدقيقة المنظمة للماء والنفائات والهواء، وآليات التقييم البيئي المسبق التي عرفت تطوراً نوعياً بموجب القانون 49.17، وآليات الرقابة والزجر التي تجسدت في إحداث الشرطة البيئية. وقد مكنت هذه القراءة من التحقق من صحة الفرضية الأولى المتعلقة بالتماسك النظري والتكامل الشكلي لهذه المنظومة، إذ تبين أن هناك خيطاً ناظماً واضحاً يربط بين المبادئ التي أرساها القانون الإطار 99.12، من اندماج واحتراز ووقاية ومسؤولية ومشاركة، وبين تجسيدها العملية في مختلف النصوص القطاعية، من مبدأ الملوث المؤدي في قانون الماء والنفائات، إلى مبدأ الوقاية في التقييم البيئي المسبق إلى مبدأ المسؤولية في نظام التعويض عن الأضرار البيئية.

كما تأكدت في المقابل صحة الفرضية الثانية المتعلقة بمحدودية الفعالية التطبيقية لهذه المنظومة، والتي تعود بالأساس إلى ثلاثة عوامل مركزية: ضعف الموارد البشرية والمالية واللوجستية المخصصة لأجهزة المراقبة والتفتيش البيئي مقارنة بحجم الرهانات؛ وبطء صدور النصوص التنظيمية التطبيقية لبعض القوانين، مما يفرغ أحياناً مقتضيات معينة من محتواها العملي لسنوات؛ ومحدودية الردع الذي توفره العقوبات المالية الحالية مقارنة بجاذبية عدم الامتثال اقتصادياً بالنسبة لبعض الفاعلين. ويضاف إلى هذه العوامل الثلاثة إشكال أعمق يتعلق بالبنية التشريعية ذاتها، إذ إن تعدد النصوص القطاعية وتناثرها بين قوانين ومراسيم وقرارات وزارية صادرة في تواريخ متباعدة يجعل من الصعب على المني والمستثمر والمواطن على حد سواء الإحاطة الشاملة بالتزاماته القانونية، وهو ما يفتح الباب أمام إشكالية أعمق تتعلق ببنية المنظومة القانونية البيئية ذاتها لا فقط بآليات تطبيقها.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن التقدم بجملة من التوصيات الكفيلة بتجاوز الإكراهات المرصودة وتعزيز فعالية المنظومة القانونية البيئية المغربية؛ فعلى المستوى التشريعي، تبدو الحاجة ملحة إلى وضع مدونة بيئية مستقلة وموحدة تجمع مختلف النصوص القانونية البيئية المتناثرة حالياً بين القانون الإطار والقوانين القطاعية والمراسيم التطبيقية، على غرار ما اعتمدته تشريعات مقارنة عديدة، بما يضمن انسجام المنظومة وتيسير الولوج إليها وتفعيلها، كما تبدو الحاجة ماسة إلى تسريع وتيرة إصدار النصوص التنظيمية التطبيقية للقوانين البيئية القائمة، وعلى رأسها النصوص المتممة للقانون 49.17 المتعلقة بالتقييم البيئي ضماناً لدخولها حيز التنفيذ الفعلي، وإلى تحيين القانون رقم 13.03 المتعلق بمكافحة تلوث الهواء بما يواكب التطورات الحاصلة في مجال جودة الهواء بالمدن الكبرى وانبعاثات الغازات الدفيئة، أسوة بما جرى مع قانوني الماء والنفائات.

وعلى المستوى المؤسسي، يقتضي الأمر تعزيز الموارد البشرية والمالية المخصصة للشرطة البيئية ووكالات الأحواض المائية وتوسيع نطاق تغطيتها الترابية وتقوية التكوين المستمر لمفتشيها، فضلاً عن تعزيز آليات التنسيق المؤسسي بين مختلف المتدخلين من وزارة معنية بالبيئة وجماعات ترابية ووكالات للأحواض المائية وشرطة بيئية وسلطات محلية، لتفادي تنازع الاختصاصات وضمان انسجام التدخل الميداني. أما على المستوى القضائي، فيستحسن إحداث تخصص قضائي بيئي على مستوى محاكم الموضوع لتسريع البت في القضايا البيئية وتوحيد الاجتهاد القضائي في هذا المجال، إلى جانب مراجعة سقف الغرامات المالية المنصوص عليها في القوانين القطاعية وربطها بحجم الضرر البيئي أو برقم معاملات المخالف، لضمان فعالية الردع الاقتصادي. وأخيراً، لا يستقيم أي إصلاح دون تفعيل حقيقي لمبدأ المشاركة المواطنة والولوج إلى المعلومة البيئية، عبر رقمنة قواعد بيانات البيئة وتيسير ولوج الباحثين والمجتمع المدني إليها، ذلك أن نجاح المنظومة القانونية البيئية المغربية في تحقيق أهدافها لن يتأتى بمجرد تراكم النصوص، بل يستلزم إرادة سياسية حازمة لتفعيلها، وحكامة مؤسسية منسجمة، وثقافة مجتمعية راسخة تعتبر البيئة قضية الجميع لا مسؤولية الدولة وحدها، تفعيلاً للفلسفة الجامعة التي أرساها القانون الإطار 99.12 منذ سنة 2014.

لائحة المراجع:

أولاً: النصوص القانونية والتنظيمية

- دستور المملكة المغربية لسنة 2011، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر بتاريخ 30 يوليوز 2011
- القانون رقم 49.17 المتعلق بالتقييم البيئي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.78 بتاريخ 18 ذي الحجة الجريدة الرسمية عدد 6491 بتاريخ 13 غشت 2020، (غشت 2020 8) 1441
- القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.113 بتاريخ 6 ذي القعدة 1437 (10 غشت 2016)، الجريدة الرسمية عدد 6494 بتاريخ 25 غشت 2016، ص. 6305
- القانون الإطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم بتاريخ 4 جمادى الأولى 1435 (6 مارس 2014)، الجريدة الرسمية عدد 6240 بتاريخ 20 مارس 2014، ص. 1.14.09 3194
- القانون رقم 28.00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.06.153 بتاريخ شوال 1427 (22 نونبر 2006)، الجريدة الرسمية عدد 5480 بتاريخ 7 دجنبر 2006، ص. 3747، كما تم تغييره وتتميمه 30 بالقانون رقم 23.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.12.25 بتاريخ 2 غشت 2012، الجريدة الرسمية عدد 6078 بتاريخ غشت 2012، ص. 30 4633
- الظهير الشريف رقم 1.96.92 بتاريخ 27 شعبان 1421 (24 نونبر 2000) بنشر اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، الجريدة الرسمية عدد 4892 بتاريخ 19 أبريل 2001، ص. 1083
- القانون رقم 11.03 المتعلق بحماية واستصلاح البيئة، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.03.59 بتاريخ 10 ربيع الأول 1424 (12 ماي 2003)، الجريدة الرسمية عدد 5118 بتاريخ 19 يونيو 2003، ص. 1900
- القانون رقم 12.03 المتعلق بدراسات التأثير على البيئة (منسوخ)، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.03.60 بتاريخ 10 ربيع الأول 1424 (12 ماي 2003)، الجريدة الرسمية عدد 5118 بتاريخ 19 يونيو 2003، ص. 1909
- القانون رقم 13.03 المتعلق بمكافحة تلوث الهواء، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.03.61 بتاريخ 10 ربيع الأول الجريدة الرسمية عدد 5118 بتاريخ 19 يونيو 2003، (ماي 2003 12) 1424
- القانون رقم 10.95 المتعلق بالماء (منسوخ)، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.95.154 بتاريخ 18 ربيع الأول الجريدة الرسمية عدد 4325 بتاريخ 20 شتنبر 1995، ص. 2520، (غشت 1995 16) 1416
- مرسوم رقم 2.14.782 صادر في 30 رجب 1436 (19 ماي 2015) يتعلق بتنظيم وبكيفية سير الشرطة البيئية الجريدة الرسمية عدد 6366 بتاريخ 4 يونيو 2015، ص. 5581

ثانياً: الكتب

- الزياتي عبد الرحيم، المنظومة القانونية للبيئة في المغرب: عرض وتحليل، مطبعة دار القلم، الرباط، سنة النشر 2020
- الحلو، ماجد راغب، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، سنة 1995

ثالثاً: المقالات العلمية

- اهتوت محمد، "حماية البيئة في التشريع المغربي"، مجلة مغرب القانون، 2018، منشور إلكترونيا على الموقع

www.maroclaw.com

- الغزالي خالد، "البعد التنموي في القوانين البيئية المغربية"، أبريل 2022، منشور على موقع مغرب القانون www.marocdroit.com.
- رابعا: الأطروحات
- ، وليد حديدوي، هاجس ضمان الأمن بالمغرب: الواقع والتحديات، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام. كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية، السنة الجامعية 2025/2026
- خامسا: التقارير الرسمية
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تقرير "الاقتصاد الأخضر: فرص لخلق الثروة ومناصب الشغل"، إحالة ذاتية رقم 4/2012، منشور بموقع المركز الوطني للتوثيق، سنة 2012 الرباط
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تقرير "إنجاح الانتقال نحو المدن المستدامة"، الرباط
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التقرير السنوي لسنة 2022، الرباط
- سادسا: المواقع الرسمية للمؤسسات
- www.sgg.gov.ma: الأمانة العامة للحكومة، البوابة الوطنية للنصوص القانونية والتنظيمية
- www.cese.ma: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
- www.environnement.gov.ma: وزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة
- الجريدة الرسمية للمملكة المغربية، المطبعة الرسمية، الرباط

مجلة القانون والأعمال الدولية

International Journal of Law and Business



جامعة الحسن الأول سطات

UNIVERSITÉ HASSAN 1^{er} - SETTAT

www.Droitentreprise.com



مجلة القانون والأعمال الدولية مجلة علمية محكمة حكومية تصدر عن
جامعة الحسن الأول المغرب - مختبر البحث قانون الأعمال -
كلية العلوم القانونية والسياسية - سطات

ISSN:2509-0291 / impact factor 2.998



نشر أكاديمي محكم



معايير دولية



رؤية عالمية



<https://doi.org/10.63585/VLQV1532>

مجلة القانون والأعمال الدولية

VOLUME 11 | ISSUE 05 | NUMBER 66

الإصدار رقم 66 أكتوبر 2026

بمشاركة باحثين وأساتذة من 16 جنسية



محاور الإصدار رقم 66

القانون الجنائي	قانون الأسرة وعلوم الفقه	قانون المال والأعمال	الرقمنة والذكاء الاصطناعي
القانون الرياضي	الشغل والحماية الاجتماعية	العقار والتعمير	المساطر الإجرائية
القانون الدستوري	القانون الإداري	القانون الدولي	القانون البيئي
الدراسات بالفرنسية	الإدارة الصحية بالإنجليزية	الدراسات بالإنجليزية	العلوم السياسية

الإدارة الأكاديمية و النشر :

الاستاذ محمد افقيير

المدير المسؤول :

الدكتور مصطفى الفوري

إدارة التحرير :

الدكتور رياض فخري



ISSN: 2509-0291

impact factor 2.998



www.droitentreprise.com



mforki22@gmail.com



00212687407665



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجلة القانون والأعمال الدولية

Revue internationale du droit des affaires



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1ER



تصدر عن

جامعة الحسن الأول بسطات

مجلة حكومية تابعة لجامعة الحسن الأول بسطات



Mforki22@gmail.com



www.droitentreprise.com



00212687407665

الاعتمادات الدولية والفهرسة



للأرشفة الدولية
وجمالية حقوق المؤلف



مؤسسة
أكبر قاعدة بيانات للمجلات
الدولية المحكمة



دليل دولي للمجلات الأكاديمية
يوفر معلومات موثوقة عن
المجلات والناشرين في
مختلف المجالات



تغطي هذه القاعدة من أكبر
وأوسع قواعد المعلومات
الإلكترونية في المكتبات الأكاديمية



معامل التأثير والاستشهادات
المرجعي العربي
Arab Citation &
Impact Factor



معرف رقمي دائم (DOI)
يستخدم لمحايل المحتوى
الأكاديمي وتسهيل الوصول إليه



منظمة عامة لوثيق لتوثيق
الأنشطة البحثية والعلمية
للأفراد على مستوى عالمي



منصة أكاديمية متخصصة في تجميع
وفهرسة المعلومات البحثية
المحتوى العلمي لزيادة اكتشاف
الأبحاث وربطها



بعمل على تسجيل العقود علي
كيانات البحث وربطها بمعرفها، بما
ويقضا ونقشها واناحة
لستخدامها



معتمدة من طرف
HAL SCIENCE
الخزينة البيفية الفرنسية
للأبحاث العلمي العالمج



قاعدة بيانات بحثية عالمية
اكتشاف الإنتاج العلمي وتتبع
الاستشهادات والروابط البحثية



قاعدة بيانات دولية للفهرسة
وتقييم المجلات العلمية وفق
معايير الجودة الأكاديمية



مكتبة رقمية عالمية تتيح الوصول
إلى الكتب والأبحاث والوثائق
بصيغة إلكترونية



منصة لاكتشاف وإدارة
المصادر والمراجع
العلمية



منظمة ISSN لترقيم
المجلات الدولية المحكمة



قاعدة بيانات فهرسة المجلات
العلمية تشمل: الأبحاث والنشر
(ISSN) وتصنيف ذي المجلات
الفهرسية والمقالات



منصة عالمية تعتمد علي الذكاء
الاصطناعي لاكتشاف الأبحاث
وتحليلها وتوفرها الباحثين
حول العالم



منصة تساعد الأبحاث واعتماد مية
التدريس في اكتناش المجلات
المختلفة بمجلات المعامم



قاعدة بيانات العربية لتتبع
الوصول إلى المجلات المجلات
والبحوث الأكاديمية



محرك بحث أكاديمي عالمي
يُدار من جامعة بيلفيلد الألمانية
يعمل على فهرسة الأبحاث العلمية
عالية الجودة من مختلف التخصصات



مؤسسة SCIRP
تصنيف المجلات العلمية الدولي



قاعدة بيانات فهرسة
المجلات الأكاديمية والبحثية
من مختلف التخصصات



من أهم الأنظمة الحديثة للتعريف
بالمواقع العلمية الإلكترونية عبر
منح كل رابط رقماً تعريفياً فريداً



بوابة بحث من الوصول إلى
الأبحاث والبيانات المفتوحة
المتوفرة من مصادر متعددة



ZDB - قاعدة بيانات الدوريات الألمانية
تعد ZDB أكبر قاعدة بيانات للدوريات في ألمانيا،
وتوفر معلومات بيبليوغرافية دقيقة حول المجلات
والناشرين، بما في رقم التعريف (ZDB-ID)،
ISSN، اللغات، والتهنات والمفتوح.



المعهد المغربي للإعلام
العلمي والتقني



مؤسسة
قاعدة بيانات المجلات الدولية



Online - Open Access

اللغات: العربية، والإنجليزية



مجلة علمية محكمة
تسهم في نشر الثقافة القانونية والاقتصادية
على المستويين الدولي والوطني

ISSN : 2509-0291
ملف الصحافة : 2017-05



مجلة حكومية
تصدر عن جامعة
الحسن الأول
سطات



تم نشر هذا المؤلف بدعم من جامعة الحسن الأول بسطات لأجل دعم البحث العلمي

مجلة القانون والأعمال الدولية

الإيداع القانوني	: ISSN: 2509-0291- 2019 PE0018
ملف الصحافة	: 05 / 2017 ص
الطبع	: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع – الرباط شارع الحسن الثاني زنقة طونكان عمارة 23، رقم 2، ديور الجامع الرباط المغرب
المدير المسؤول	: الدكتور مصطفى الفوري
الهاتف	: 00212-6-87-40-65
البريد الإلكتروني	: Mforki22@gmail.com
الموقع الرسمي للمجلة	: www.droitentreprise.com http://doi.org/10.63585/VLQV1532
رابط DOI لهذا الاصدار	

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية
جميع الحقوق محفوظة لمجلة القانون والأعمال الدولية © 2026

مجلة القانون والأعمال الدولية

منصة علمية دولية محكمة في القانون والأعمال



إدارة هيئة التحرير



أ.د. رياض فخري : مدير مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات
أ.د. طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الأول بسطات

المدير المسؤول



أ.م. مصطفى الفوركي : مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات

نائبة المدير المسؤول



أ.د. منى كامل تربيكي : أستاذة القانون الدولي بكليات الإمارات - محكم دولي

الإدارة الأكاديمية والنشر



أ.د. محمد أفقيير : متخصص في القانون المالي و الضريبي جامعة الحسن الأول بسطات

الإدارة التقنية



أ. محمد أمين اسماعيلي : باحث في العلوم القانونية - الإدارة التقنية

روابط مهمة



الموقع الإلكتروني : www.droitentreprise.com



صفحة المجلة : www.facebook.com/droitentreprise



البريد الإلكتروني : MFORKI22@GMAIL.COM



— جودة علمية .. رؤية دولية .. تأثير مستدام —



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1^{ER}

هيئة تحرير المجلة

قانون الأعمال



- أ.د : رياض فخري : مدير مختبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- أ.د : طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : رشيد الطاهر : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عبد الكريم عباد : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : منى مسلومي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عائشة فضيل : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عز الدين بنستي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء - المغرب
- أ.د : عبد الرحيم شميعة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- أ.د : نادية قايدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : نادية النحلي : أستاذة التعليم العالي بكلية الشريعة بفاس - المغرب
- أ.د : زينب الفاسي الفهري : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : المصطفى بوزمان : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي الرباط - المغرب
- أ.د : كريم أعراب : أستاذ التعليم العالي بمجموعة المعهد العالي للتجارة و ادارة المقاولات الرباط - المغرب
- د : ثاني بن علي ال ثاني : عضو محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية بباريس ممثلاً دولة قطر - قطر
- د : عالي طوير : أستاذ التعليم العالي مؤهل بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي - المغرب
- د : سعد بهتي : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة ابن زهر اكادير - المغرب
- د : يونس الأزرق الحسوني : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- د : فاطمة برتاوش : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : دينا إسماعيل أبو زيد : أستاذ مشارك في القانون المدني، قسم القانون الخاص بكلية الحقوق، جامعة الملك عبد العزيز - السعودية
- دة : آمال ناجي : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد الأول بوجدة - المغرب
- دة : ناهض حنان أستاذة باحثة في قانون الأعمال جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب

القانون المدني



- أ.د : محمد بخنيف : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : منير مهدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالرباط - المغرب
- أ.د : زينب تاغيا : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : أمينة أيت حسين : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : سعاد الزروالي : أستاذة القانون المدني بكلية الحقوق جامعة ظفار سلطنة عمان
- أ.د : ياسين المفقود : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و السياسية سطات - المغرب
- أ.د : نادية أيوب : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : محمد الحبيب بداع : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة القاضي عياض - المغرب
- د : مريم خراج : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد بن عبد الله - المغرب
- د : نهله أحمد فوزي : أستاذ القانون المدني المساعد بكلية إدارة الأعمال قسم القانون جامعة الحدود الشمالية - المملكة العربية السعودية
- د : سيف هادي عبدالله الزويني : أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق - جامعة النهرين - العراق
- د : أسماء مصطفى عبد القادر غنيمات : أستاذة بكلية الحقوق جامعة البلقاء التطبيقية - المملكة الاردنية الهاشمية
- د : أحمد سمير الصوفي : أستاذ القانون المدني بكلية العلوم السياسية /جامعة كركوك - العراق
- د : عبدالرازق وهبه سيداحمد : أستاذ القانون المدني المساعد كلية الدراسات الانسانية و الادارية كليات عنبزة - السعودية
- د : رجائي عبد الرحمن عبد القادر عوض : أستاذ قانون المرافعات المساعد جامعة اوروك بغداد - العراق
- د : عمار شاكر محمود فيصل : أستاذ القانون المدني - جامعة تكريت - كلية القانون - العراق
- د : يوسف كبيطي : أستاذ محاضر بكلية العلوم القانونية و السياسية جامعة شعيب الدكالي الجديدة - المغرب





هيئة تحرير المجلة



القانون العقاري و الأسرة



- أ.د : ادريس الفاخوري: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : ادريس بلحساني : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : محمود ميسين: أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر أكادير - المغرب
- د : ياسين الكعيوش: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : محمد بومدين: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : محمد خلوقي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- د : يونس الحكيم : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : حسناء جبران: أستاذة التعليم العالي بجامعة محمد الخامس - الرباط - المغرب

القانون الجنائي



- أ.د : الرشيد سيد حسن محمد: عميد سابق بكلية القانون جامعة الخرطوم , أستاذ مشارك بنفس الجامعة - السودان
- أ.د : علي بن خلفان بن علي الهنائي : أستاذ القانون الجنائي المشارك ورئيس قسم علوم الشرطة بكلية الشرطة بأكاديمية السلطان قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : عبد الرحمن أسامة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : خدوج فلاح : أستاذة التعليم العالي بكلية القانون والعلوم السياسية - بسطات - المغرب
- أ.د : بناصر حاجي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : أحمد العلالي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : حسن الحريية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس- المغرب
- أ.د : شعبان محمود محمد الهواري : أستاذ القانون الجنائي المشارك كلية القانون - جامعة خليج السدرة - ليبيا
- أ.د : نعمان عطا الله الهيّتي : أستاذ القانون بكلية القانون جامعة الشارقة - الامارات العربية المتحدة
- د : ابراهيم الغندور: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : ابراهيم أشويعر: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية مراكش - المغرب
- د : فيصل كرمات : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : عبد الواحد الدافي : أستاذ التعليم العالي بجامعة شعيب الدكالي - المغرب
- د : عبير حمدي محمد حسن : أستاذة القانون الجنائي مساعد - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
- د : عبداتي الزيوكاي : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : أحمد اسامل كامل حسنية : أستاذ قانون الاجراءات الجزائية المساعد بكلية الحقوق جامعة ظفار - سلطنة عمان

قانون الشغل



- أ.د : عبد اللطيف الخالفي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : فاطمة حداد : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسلا - المغرب
- د : أمينة رضوان : رئيسة مجلة الرائدة في العلوم القانوني - المغرب
- د : لطيفة جبران: أستاذة التعليم العالي مؤهلة بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب



هيئة تحرير المجلة

قانون المعاملات الالكترونية



- أ.د : بشرى النبية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : هشام البخفاوي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة ابن زهر اكادير- المغرب
- أ.د : عبد الوهاب المعمري: أستاذ القانون / مساعد العميد لشؤون الجودة جامعة الاسراء - الاردن
- د : ضياء علي احمد نعمان : أستاذ زائر بكليات الحقوق بالمغرب
- د : محمد بومديان : أستاذ محاضر بجامعة المولى اسماعيل بمكناس - المغرب

القانون الضريبي



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: عميد سابق بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب
- أ.د : أحمد العلالي : عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - المغرب
- أ.د : محمد السيد عطية ببيرس : أستاذ القانون بكلية العلوم والدراسات الانسانية بالدوامي جامعة شفاء الامارات العربية المتحدة
- أ.د : إبراهيم أحطاب : أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر - أكادير - المغرب
- أ.د : محمد محمد عبد اللطيف : أستاذ القانون العام كلية الحقوق جامعة المنصورة مصر

القانون الإداري و الدستوري



- أ.د : ثامر محمد رخيص حسين : رئيس فرع القانون العام بكلية القانون جامعة الكوفة - العراق
- أ.د : عمر عبد الله عمر أمبارك : أستاذ مشارك بجامعة سرت - ليبيا
- أ.د : اكرامي بسيوني عبد الحي خطاب : أستاذ بجامعة شقراء - المملكة العربية السعودية
- أ.د : هالة علي : أستاذ مشارك في القانون الاداري - كلية الحقوق جامعة الاصاله - المملكة العربية السعودية
- أ.د : باسل علي عباس: أستاذ القانون باللغة الانجليزية - جامعة القادسية - العراق
- أ.د : الميلود بوطريكي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة -المغرب
- د : ميثم منفي كاظم العميدي : أستاذ مساعد - جامعة الكاظم - العراق
- د : يونس مليح : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية - المغرب
- د : ليلى طوير: أستاذة القانون العام بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
- د : ميثم منفي كاظم العميدي أستاذ مساعد في قسم القانون اقسام بابل جامعة الكاظم العراق
- د : ولاء خليل حسين قديمات : أستاذة العلوم السياسية/جامعة الخليل - فلسطين

القانون الدولي و العلوم السياسية



- أ.د : العميد : وسام نعمت ابراهيم السعدي : عميد كلية الحقوق جامعة الموصل - العراق
- أ.د : منى كامل تركي : أستاذ القانون بكليات الحقوق - بالإمارات العربية المتحدة
- أ.د : محمد بوبوش : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات بالناظور - المغرب
- أ.د : عبد الوهاب كريم : أستاذ التعليم العالي جامعة قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : النذير صالح الخليفة عباس : أستاذ القانون الدولي بكليات العيزة الأهلية المملكة العربية السعودية
- أ.د : احمد ناصر حسين العيساوي : تدريسي في جامعة القاسم الخضراء أختصاص قانون دولي - العراق
- د : سعد عبدالله الجعدان : دكتور في القانون الدولي

العلوم الأمنية و الاستراتيجية



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب

الرقمنة و التدبير



- د : ضياء نعمان: أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : حنان الانصاري : أستاذة التدبير بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : مصطفى خياطي : أستاذ محاضر بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب





الهيئة الاكاديمية و النشر



مجلة القانون والأعمال الدولية

د. محمد دحاني : دكتور في القانون العام

د. الهام سربوتي : دكتورة في القانون الخاص

د. سماعيلي مصطفى : دكتور في القانون الخاص

د. عبد الله المخلوق : دكتور في القانون العام

د. محمد المعروف : دكتور في العلوم القانونية و السياسية

د. عبد اللطيف ازيور : دكتور في القانون العام

د. محمد الحليمي : دكتور في القانون الخاص

ذ. يونس الصالحي : باحث بصف الدكتوراه

ذ. حمزة جابر : باحث بصف الدكتوراه بجامعة ابن زهر أكادير

ذ. محمد حفو : باحث في سلك الدكتوراه بكلية الحقوق و جدة

ذ. وصال الشرقي : باحثة بصف الدكتوراه بكلية الحقوق السويسي

ذ. دينيشي يونس : باحث بصف الدكتوراه بكلية الحقوق بسطات

ذ. خديجة جليلي : باحثة بصف الدكتوراه بدار الحديث الحسنية

د. عبد الكريم بالهدي : دكتور في القانون الخاص

ذ. فاطمة أفقيير : محامية بهيئة أكادير

ذ. التوزاني محمد : باحث بصف الدكتوراه

ذ. عمر الفطواكي : دكتور في القانون الخاص

ذ. حلومي سعيدة : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. المهدي البوعزيزي : باحث بصف الدكتوراه

ذ. الخضراوي عبد الهادي : باحث بصف الدكتوراه

ذ. ايمان مجدوب : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. بسمة خروبي : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه

ذ. هاجر جيور : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. هاجر ماحي : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. رشيد الدغور : باحث بصف الدكتوراه

ذ. صفاء خلوقي : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. عبد الواحد الركيكلي : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه

ذ. مصطفى رمضان عبد القادر
مدرس مساعد بجامعة دهوك التقنية - معهد ناكري -
ممثل المجلة في العراق

ذ. عادل عبد الله عزيز
مدرس بجامعة التقنية الشمالية . الكلية التقنية
الادارية الموصل العراق

ذ. باسل علي عباس
أستاذ بجامعة القادسية - العراق

د. محمد حمدي عبد العليم علا -
كلية الحقوق جامعة طنطا مصر

د. الحسن اليوسي : دكتور في الحقوق إطار بوزارة الاقتصاد و المالية

د. هشام بلخنفر : محام بهيئة اكادير - دكتور في الحقوق

د. أسماء مقاص : دكتورة في الحقوق - مسؤولة العلاقات العامة بالمجلة -

د. حكيمة مؤذن : دكتورة في العلوم القانونية و السياسية

د. محمد بلحاج الفحصي : دكتور في الحقوق

د. يوسف تملكوتان : دكتور في القانون الخاص

د. نبيل لبيب : دكتور في القانون الخاص

د. المهدي بوي : دكتور في الحقوق

ذ. قمرية قباب : دكتورة في القانون الخاص

د. خالد هيدان : دكتور في القانون الخاص

د. يوسف كييطي : دكتور في القانون الخاص

ذ. حيدا عز الدين : دكتور في القانون الخاص

د. معاذ الخيار : دكتور في القانون الخاص

ذ. محمد أويالاك : محام بهيئة الرباط

ذ. نبيل سدري : دكتور في القانون الخاص

د. بيشا حسان : دكتور في القانون الخاص

ذ. مريم زان : دكتورة في القانون العام

د. هودي لمخال : دكتورة في القانون الخاص

د. معاذ الخيار : دكتور في القانون العام

د. فضيل ناصري : دكتور في البلاغة و تحليل الخطاب

د. عبد المغيث الحاكمي : دكتور في القانون الخاص

د. عبد الله شني : دكتور في القانون الخاص

د. فردوس القاسمي : دكتورة في القانون الخاص

د. يوسف ايت اعمر : دكتور في القانون الخاص

د. زكرياء بليلا : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية

د. محمد الادريسيس حسني : دكتور في القانون الخاص

د. عبد العزيز الهلالي : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية

د. محمد عبد الجليل الشيخ القاضي : دكتور في الحقوق -
رئيس مركز نواكشوط للدراسات القانونية و الإجتماعية

د. محمد يحظيه ولد البكاي : دكتور في الحقوق -
ممثل المجلة في موريتانيا

د. الريكاظ لحسن : دكتور في القانون الخاص

د. كوثر الرفاعي : دكتورة في القانون الخاص

د. فاطمة امراج : دكتورة في القانون العام و العلوم السياسية



www.droitentreprise.com



mforki22@gmail.com



مجلة
القانون والأعمال
الدولية

مجلة علمية محكمة تعنى بنشر الدراسات
و الابحاث في مختلف فروع القانون

28	الابتكار في البحث العلمي المدعوم بالذكاء الاصطناعي الوكيل الاتجاهات والتطبيقات والتحديات الناشئة الدكتورة: خلود محمد النجاوي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
46	الحق في الخصوصية الرقمية وأثر انتهاكه في قيام المسؤولية المدنية والجزائية في التشريع العماني الدكتور: نزار حمدي قشطة رئيس قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان) المحامي: إبراهيم بن خلفان السليمي محام وباحث في القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان)
68	التضليل السيبراني وهندسة الإدراك الرقمي: نحو إعادة بناء الحماية القانونية لنزاهة المعلومات والسيادة الإدراكية في عصر الذكاء الاصطناعي الدكتور: يونس مليح أستاذ محاضر مؤهل بجامعة مولاي إسماعيل - مكناس - كلية العلوم القانونية والسياسية بالرشيدية عضو فريق البحث في الدراسات القانونية والاجتماعية والسياسية
82	الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال الشرطي: دراسة تحليلية في ضوء التجربة الإماراتية والممارسات الدولية الدكتور: خالد عبد الله الزعابي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - أبو ظبي
94	أثر التحول الرقمي على كفاءة اتخاذ القرار الإداري: دراسة تطبيقية على مؤسسة أطباء بلا حدود في قطاع غزة الدكتور: أحمد فرج أحمد أبو جزر أستاذ مساعد في تخصص إدارة الأعمال - جامعة فلسطين - قطاع غزة
111	حماية الأطفال من الاستخدام الرقمي الإشكالي دراسة مقارنة للسياسات التشريعية والتنظيمية والوقائية في الإمارات والمملكة المتحدة وأستراليا الباحث : علي حمود حمدان النعيمي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
130	الذكاء الاصطناعي وإشكالية المحتويات الزائفة الدكتورة: سميرة أصبان دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
142	حدود حرية النشر عبر منصات التواصل الاجتماعي في مواجهة حق الطفل في الخصوصية: دراسة تحليلية مقارنة في التشريع القطري الباحث: سعود عبد العزيز البوهاشم السيد باحث متخصص في العلوم القانونية
158	الوساطة الإلكترونية في تسوية المنازعات الدكتورة: نبيلة الغشيم دكتوراه في القانون الخاص

167	إمكانات توظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي في تصميم استراتيجيات تعلم تكيفية لتعزيز الوعي بالأمن السيبراني - دراسة تحليلية المقدم الدكتورة : بدرية علي الحوسني عضو هيئة تدريس في كلية الشرطة/ دولة الإمارات العربية المتحدة والطالب الباحث : عبدالله محمد عمر القاسمي
188	حماية المعطيات الشخصية بالمغرب في ظل تصاعد التهديدات السيبرانية: مقارنة قانونية تقنية لتحقيق التوازن بين الأمن والخصوصية الباحثة : حسناء الشقوري باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي
204	التحيز الخوارزمي في القرارات الإدارية المبنية على خوارزميات الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة: مشاعل عابد الحربي طالبة ماجستير - قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
233	الحماية الجنائية للأنظمة الذكية والمعلوماتية في التشريع القطري: دراسة تحليلية الباحث: تميم ياسر عبد الله محمد البلوشي باحث متخصص في العلوم القانونية
252	الرقمنة والتواصل السياسي: الفرص والتحديات الباحث: رضوان النكادي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس الباحث يوسف الإدريسي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس تحت إشراف الأستاذ الدكتور: محمد فقيهي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس، تخصص القانون الدستوري وعلم السياسة
265	قانون الضمان الاجتماعي في مواجهة التحديات الرقمية والاجتماعية الباحثة فرح الزوجال باحثة بسلك الدكتوراه القانون الخاص - مختبر القانون والمجتمع والرقمنة - جامعة عبد المالك السعدي بطنجة
279	توظيف تقنية البلوك تشين في إجراءات الترخيص التشغيلي للاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية الدكتور : علاء الدين محمد سيد محمد أبو عقيل أستاذ القانون الإداري المشارك - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز
304	رقمنة السجل التجاري في القانون المغربي والمقارن: قراءة في الإطار القانوني ومستجدات الإصلاح الدكتور : عبد الحميد اشتوك دكتور في القانون الخاص - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادير - جامعة ابن زهر -
319	أثر الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة بين فلسطين ومصر (2008-2024) الباحث: هشام عبد الكريم إبراهيم الكحلوت باحث دكتوراه - قسم الاقتصاد - جامعة البطانة

التحول الرقمي في مجال الشركات التجارية الباحث: أيوب بنقاسم طالب باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص جامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - مركز دراسات الدكتوراه في القانون والاقتصاد تحت إشراف الدكتور: علال فالي أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال، جامعة محمد الخامس، الرباط.	334
عيوب الإرادة في العقود الإلكترونية - بين كفاية القواعد التقليدية و متطلبات الثقة الرقمية - الباحثة : فاطمة الزهراء جبارة طالبة باحثة بسلك الدكتوراه	343
● محور قانون المال و الأعمال	
الحماية الجنائية للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030 الأستاذ الدكتور: شاكر بن مقبل العصيمي أستاذ القانون الجنائي المشارك - عميد كلية العدالة الجنائية وعلوم الجريمة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض - المملكة العربية السعودية	365
رهن السندات في القانون الموريتاني دراسة تحليلية مقارنة في ضوء إصلاح الضمانات المنقولة الدكتور: العالم الحسن عالي أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة نواكشوط	375
الآثار القانونية المترتبة على فسخ عقد التأمين الصحي وفقا للقواعد الخاصة بعقود التأمين في التشريع الأردني الدكتور: فيصل موسى الحباري أستاذ مساعد - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن الدكتور: علي محمد الزعبي أستاذ القانون المدني - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن	385
الالتزامات القانونية الناشئة عن العقود التجارية في ظل التحول الرقمي في الأردن (دراسة تطبيقية على عقود البيع الإلكتروني والخدمات الرقمية) الأستاذ الدكتور: عبد الله حميد الغوييري أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر الدكتور: أسعد خليفة سلمان بني حسن أستاذ القانون التجاري المساعد - نقابة المحامين الأردنيين الأستاذ الدكتور: عثمان النور عثمان الحاج أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر	401
دعوى المنافسة غير المشروعة كوسيلة لحماية العلامة التجارية: دراسة مقارنة الدكتور: مولاي أحمد سالم أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط - موريتانيا	419
البيانات الشخصية كعنصر في الأصل التجاري: إشكالية التوفيق بين تسليع الزبناء وحماية المعطيات الشخصية الدكتورة: إيمان التيس أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - جامعة مولاي إسماعيل - مكناس	435

آليات تحديد خصوم المرافعة من طرف جهاز السنديك الدكتور: جمال حميدا دكتور في القانون الخاص	441
مسطرة الإعفاء في قانون المنافسة المغربي والفرنسي الباحثة: غيثة الدريوش طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط تحت إشراف الأستاذة الدكتورة: بشرى النية أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط	451
آليات تحسين مناخ الأعمال بين تنزيل النموذج التنموي الجديد وقانون الإطار للإصلاح الجبائي الباحث: عبد المجيد زيان باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء	461
خصوصية التنفيذ على أسهم شركات المساهمة المدرجة بالبورصة الباحث: ادوحسين المحفوظ باحث بسلك الدكتوراه - مختبر القانون والمجتمع، تكوين الدكتوراه في العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن زهر أكادير	475
فعالية الضمانات العينية المقيدة في مواجهة مساطر صعوبات المرافعة: دراسة تحليلية في ضوء التشريع المغربي الباحث: عبد العالي الزنافري طالب باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن طفيل القنيطرة	489
الوساطة بين القانون 95.17 و قانون المسطرة المدنية الدكتورة نهال اللواح أستاذة جامعية بكلية الحقوق بطنجة الكاتبة العامة للمركز المغربي للتحكيم ومنازعات الأعمال رئيسة تحرير المجلة المغربية للتحكيم العربي و الدولي	503
مسؤولية الناقل البحري في ضوء الاتفاقيات الدولية والنظام البحري التجاري السعودي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة : منار محمد الغامدي باحثة ماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز تحت إشراف الدكتورة : هادية أحمد بالخوير أستاذ مشارك في القانون التجاري، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز	508
حدود سلطة المحكم في التحكيم التجاري الدولي الباحثة : عفاف صبار طالبة في سلك الدكتوراه جامعة القاضي عياض مراكش	544
أثر استراتيجيات ريادة الأعمال على التعليم الجامعي لدى الجامعات الفلسطينية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية الباحث : مروان محمد ثابت مشتهى باحث أكاديمي-تخصص إدارة الأعمال	556

• محور قانون الأسرة وعلوم الفقه

577	حماية النسب واستقرار الأسرة من المخاطر الرقمية: دراسة موضوعية ومقاصدية معمقة لاختبارات الأنساب التجارية في ضوء مدونة الأسرة المغربية الدكتورة: سناء المتدين أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية بطنجة
588	منهج الإمام البيضاوي في ضوء القراءات القرآنية: دراسة تحليلية الباحث: بلال جبر خميس عماد محاضر أكاديمي غير متفرغ بالجامعة الإسلامية - قطاع غزة
601	منظومة القيم الصوفية ورهان النموذج التنموي المغربي: مقارنة قانونية مؤسسية الباحث: عبد الإله ذهبي طالب باحث بسلك الدكتوراه جامعة سيدي محمد بن عبد الله - ظهر المهرز - فاس - المغرب
621	فتاوى الإمام ابن باز الفقهية الواردة في كتاب مجموع فتاوى الإمام ابن باز (زكاة الفطر) الباحث: عمرو زهير محمود نوفل باحث في العلوم الشرعية والإسلامية

• محور القانون الجنائي

638	الضمانات الجنائية الإجرائية للدليل الرقمي - دراسة مقارنة الدكتور: إبراهيم عبد الصمد صالح البلوشي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - دولة الإمارات العربية المتحدة
658	المسؤولية الجنائية الدولية عن "التحريض الألي" على الإبادة الجماعية الدكتور: علي ناجي صالح الأعوج الأستاذ المشارك بقسم القانون الدولي العام - كلية الشريعة والقانون - جامعة صنعاء
714	التفتيش الجنائي على ضوء قانون المسطرة الجنائية الجديد 03.23 الدكتورة: سكينه غزاوي دكتورة في القانون الخاص أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات
727	سرقة القوى المحرزة الباحث نور الدين طارق الرجبي باحث بسلك الدكتوراه
742	المصادرة والإجراءات التحفظية في مكافحة غسل الأموال الباحث: الجازي الكبيسي كلية القانون - جامعة لوسيل - دولة قطر
757	دور مبدأ إقليمية القانون الجنائي في تحديد الاختصاص القضائي للجرائم الإلكترونية الباحث: المهدي لهبي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط

764	المحكمة الجنائية الدولية: حدود العدالة الجنائية في ظل التوازنات السياسية الدولية - دراسة تقييمية الباحثة: فلة رياض هاشم أبو الرب شعبة القانون العام والعلوم السياسية - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط
781	مدى ارتباط جريمة الفساد بغسل الأموال دراسة تحليلية على ضوء اتفاقيتي غسل الأموال ومكافحة الفساد الأستاذة الباحثة: روضة محمد علي العبد الله جامعة لوسيل - دولة قطر
795	الحماية الجنائية للبيانات الشخصية في قطر الباحث: صالح فرج صالح مبارك التركي باحث متخصص في العلوم القانونية والجنائية
808	دور النيابة العامة في جرائم الشيك الباحث: هشام حدادي باحث بسلك الدكتوراه في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس
● محور القوانين المسطرية و الاجرائية	
825	الحماية القانونية للمتطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التشريع الاتحادي والتنظيم المحلي في إمارتي دبي وأبوظبي) الدكتور: عبد الله سالم محمد فاضل الحضرمي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة وزارة الداخلية - دولة الإمارات العربية المتحدة
837	مبدأ سلطان الإرادة في العقد وحدوده في ظل التدخل التشريعي - دراسة في ضوء قانون الالتزامات والعقود والنصوص ذات الصلة - الدكتور: محفوظ أحمد سيد عبد الله دكتور في القانون الخاص
853	إشكالية التضخم التشريعي وأثره على الأمن القانوني الدكتور: أمحمد الأحمد دكتور في العلوم القانونية والسياسية أستاذ زائر بجامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي
867	نظام الضمان في التشريع الجمركي بالمغرب الدكتور: عجان عزيز دكتور في القانون الخاص - تخصص العلوم الجنائية
887	الإلغاء الاستباقي للعقد كآلية لمواجهة خطر الإخلال المتوقع - دراسة مقارنة الباحثة: تمارا سعد مغامس باحثة بسلك الدكتوراه تخصص: القانون الخاص - الجامعة الإسلامية في لبنان
907	التدخل القضائي في تأويل العقد الاستهلاكي: بين أسس حماية التوازن وحدود الأمن التعاقدية. الباحثة: دعاء الشلي باحثة بسلك الدكتوراه

919	التسليم في العقود العينية: دراسة في المفهوم والطبيعة والوظائف في التشريع الموريتاني الدكتور : مولاي عبد الرحمن اد/ مولاي إسماعيل دكتور في القانون الخاص
931	سبب رفع دعوى إشهار إفلاس المدين في المدارس القانونية المعاصرة والشريعة الإسلامية "دراسة فقهية تطبيقية تطبيقاً على النظام القانوني السوداني" الدكتور: سامي عبد الحميد إبراهيم أحمد الأستاذ المشارك بكلية الحقوق جامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية وكلية الشريعة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية-السودان.
	• محاور قانون العقار و التعمير
959	التنظيم القانوني للمعاملات العقارية ذات الطابع التجاري في المملكة العربية السعودية: نحو منظومة تشريعية مستدامة الدكتورة : زبيدة عبد الهادي اتييم كلية القانون - جامعة الأمير سلطان
980	الرهن العقاري بين الفقه المالكي والقانون الموريتاني الدكتور: محمد الأمين أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط
997	دور فقه المحافظة العقارية في تكريس ضوابط النظام العام التعاقدية الدكتور: عبد الهادي رشدي دكتور في الحقوق عضو مركز الرحامنة للأبحاث والدراسات القانونية والاجتماعية والإنسانية أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
1031	توثيق التصرفات الواردة على تقسيم العقارات: دراسة تحليلية في ضوء القانون 25.90 الباحث: الحسن أندوري باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة باحثة في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس
1047	القرارات السلبية للمحافظ على الأملاك العقارية في مسطرة التحفيظ العقاري: بين سلطة الإلغاء والرفض وضمانات المشروعية الباحثة: كوثر الغزال طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الأستاذة الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة محاضرة مؤهلة - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس
1065	تطبيقات الخبرة في منازعات العقار ورقابة القضاء عليها الباحث: سفيان شايب باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط

1083	المرأة السلالية ورهان التنمية المستدامة وفق القوانين الجديدة الباحث: مصطفى بن لغريسي طالب باحث بسلك الدكتوراه - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس الدكتور: عبد العالي لعديري أستاذ باحث - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس
1094	المكانة الجديدة للمرأة السلالية بين حيف الأعراف وتدخل القانون الباحثة: إيمان فضلي طالبة باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين السبع - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مختبر الهندسة متعددة التخصصات للأعمال والمهارات الناعمة والتدبير والقانون (LIASMAD) محامية بهيئة المحامين بسات
	• محور قانون الشغل و الحماية الاجتماعية
1110	اختراعات الأجراء: أية مقارنة قانونية لحماية حقوق أطراف عقد الشغل؟ الدكتورة: نادية المشيشي أستاذة باحثة في قانون الأعمال كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط
1122	كرونولوجيا الاجتهاد القضائي بشأن الطبيعة القانونية لمسطرة الفصل بسبب الخطأ الجسيم (دراسة تحليلية نقدية) الدكتور: رشيد الزعيم دكتور في القانون الخاص - جامعة محمد الخامس بالرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - سلا
1134	مفتشية الشغل بين الرقابة والوساطة في منازعات الشغل الباحثة : شيماء الجباري الحسني باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء الدكتورة: ابتسام بلحداد أستاذة التعليم العالي - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
1146	التعليم التقني والمهني وتمكين المرأة في فلسطين: دراسة حالة في الكلية الجامعية الذكية للتعليم الحديث الباحثة : آسيا القواسمي باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية الأستاذ الدكتور: توفيق السعيد أستاذ التعليم العالي - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية
1159	أثر القيادة الابتكارية على التميز المؤسسي لدى العاملين في مجمع الشفاء الطبي بقطاع غزة الباحث: رائد خميس محمود حماد متخصص في إدارة الأعمال - قطاع غزة
1180	دور الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في إرساء أسس الدولة الاجتماعية الباحث: عياد باتي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات، مختبر البحث في قانون الأعمال مفتش الشغل من الدرجة الثانية

1192	مفتش الشغل بين الرقابة والتصالح: دراسة في ازدواجية الوظيفة وآثارها على علاقات الشغل الدكتورة : وسيلة جلال دكتورة في القانون الخاص
1205	مسطرة الاستماع للأجير في ضوء التحول الرقمي الباحث: مراد البورقادي باحث في سلك الدكتوراة، مختبر الدراسات والأبحاث في القانون الخاص، الهندسة القانونية والتنمية المستدامة، كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس - متخصص في قضايا قانون الشغل وتدير العلاقات المهنية
● محور القانون الرياضي	
1215	تحولات عقود الرعاية الرياضية في ضوء الممارسة القانونية الدكتور: محمد الحليمي دكتور في الحقوق أستاذ زائر بالكلية المتعددة التخصصات بالعرائش
1231	حماية القاصر في الرياضة: بين النظرية والممارسة الدكتور: يوسف أبويعقوب دكتور في الحقوق أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان الدكتورة: أحلام عليمي أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان - منسقة ماستر المنازعات والتحول الرقمي رئيسة فريق البحث في السياسة الجنائية والأمن الأسري والعقاري بمختبر الدراسات والأبحاث القانونية والسياسية والتنمية مكافحة تعاطي المنشطات في المجال الرياضي: دراسة في مدى ملائمة التشريعات الوطنية للمقتضيات الدولية - حالة القانون رقم 06.23
1241	الدكتور: حميد اسليماني دكتور في القانون العام والعلوم السياسية - أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
● محور القانون البيئي	
1258	قراءة في القوانين البيئية بالمغرب الدكتور: وليد حديديوي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
1269	الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر: "من الأمن الطاقى إلى السيادة الطاقية" الدكتور المصطفى حيان دكتور في القانون العام والعلوم السياسية باحث في السياسات العمومية جامعة القاضي عياض، مراكش أستاذ زائر بكلية الحقوق بالمغرب
محور القانون الدولي	
1282	مدى كفاية قواعد القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين أثناء حرب المدن (حرب السودان 15 أبريل 2023م - نموذجاً) الدكتور موسى محمد مصباح استاذ مشارك كلية القانون، جامعة النيلين - السودان
1298	الحصانات والامتيازات الدبلوماسية للمبعوث الدبلوماسي في فقه المالكية والقانون الدولي دراسة فقهية قانونية مقارنة. الدكتور : مهدي بن عبد الكريم الصوتي باحث من جامعة القرويين كلية الشريعة-أكادير.

تطور الذكاء الاصطناعي وخروجه عن السيطرة تهديدات ومخاطر الدكتور سيف محمد سيف السويدي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي بالاشتراك مع الدكتور ممدوح خليل البحر عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي	1320
أزمة الهجرة والنزوح القسري في ظل النزاعات في غرب إفريقيا الباحثة : ليلي اليحيوي باحثة في القانون الدولي بجامعة محمد الخامس الرباط	1342
المغرب والعمق الأفريقي: الأبعاد الجيواقتصادية والأمنية لمبادرة الأطلسي ومشروع أنبوب الغاز (نيجيريا - المغرب) الباحث : إبراهيم النوحى باحث في السنة الخامسة من سلك الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية	1359
النزاع في منطقة الأحواز (إيران) الباحثة / بدور آل خليفة طالبة في ماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة جامعة لوسيل دولة قطر بإشراف الدكتور / محمد اوريا	1373
الشرق الأوسط ما بعد الحرب الإيرانية الأمريكية: تحولات القوة وإعادة تشكيل النظام الإقليمي الباحث : بدر بتال العتيبي باحث في الشؤون الدولية والسياسات العامة حاصل على درجة الماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة	1387
● محور القانون الإداري	
هل أن أوان التحكيم الضريبي في المغرب؟ من منطق الحظر إلى إمكان بناء عدالة جبائية بديلة دراسة تحليلية في القانون المغربي على ضوء مستجدات 2026 الدكتور مصطفى الفوركي دكتور في القانون الخاص	1407
المصادر الشرعية للقضاء الإداري السعودي الدكتور فيصل بن صبر اللويش الشمري الأستاذ المساعد بقسم القانون في كلية الشريعة والقانون بجامعة حائل	1428
وقف تنفيذ القرار الإداري السلبي دراسة مقارنة المحامي الدكتور انمار هيثم نعمة الساعدي رئيس القسم القانوني كلية القانون جامعة اوروك-بغداد المحامي الدكتور رجب محمد ندا رئيس قسم القضايا بالإصلاح الزراعي محاضر القانون الإداري بكليات القانون مصر الدكتور رجائي عبدالرحمن عبدالقادر عوض أستاذ قانون المرافعات المدنية المساعد كلية القانون جامعة اوروك -بغداد	1449

1467	"التعويض غير النقدي في القضاء الإداري السعودي" الدكتور : محمد بن عبدالله بن محمد الملحم أستاذ مساعد-كلية الحقوق-جامعة الملك فيصل بالأحساء-المملكة العربية السعودية
1487	"البرامج الميزانية" كرافعة لتكريس نجاعة المالية العمومية وتعزيز المسؤولية التدبيرية الدكتور: فهد فيلالي، دكتور في القانون العام جامعة سيدي محمد بن عبد الله إطار إداري وباحث في التدبير العمومي والحكامة المالية
1508	دور الآليات الحديثة للتدبير والتسويق الترابي في ضمان تنافسية المجال الدكتور هشام عميد دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الأول- سطات
1524	سلطة التعيين في الوظائف السامية في دول المغرب العربي الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط- موريتانيا
1535	التحكيم في منازعات عقود المقاولات العمومية وحدود التحول في ضوء مستجدات قانون التحكيم المغربي الجديد رقم 95.17 الدكتور محمد علالي دكتور في القانون الاقتصادي أستاذ باحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة سوس ماسة/أكادير
1561	العدالة الضريبية بالمغرب: بين الحق والواجب الدكتور إبراهيم بنفراج أستاذ زائر بجامعة ابن زهر
1581	المنهجية الجديدة لإعداد مشروع قانون مالية السنة بالمغرب في ضوء الكتلة الدستورية للمالية العمومية الدكتور : محمد أحتيتيش دكتور في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
1596	تطور شروط المصلحة في دعوى الإلغاء بين التوسع والتقييد القضائي: دراسة تحليلية مقارنة الدكتور عبد القادر يوسف شامخ أستاذ متعاون مع كلية العلوم القانونية والسياسية بجامعة نواكشوط
1609	الرقابة الجبائية في ظل التحول الرقمي بالمغرب الباحثة : جهان المليح طالبة باحثة بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
• محور القانون الدستوري	
1626	حرية التعبير في موريتانيا، دراسة في الحماية الدستورية وواقع الممارسة الدكتور الطاهر ولد أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط
1641	أسس الملكية الدستورية في المغرب الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط

المركز الدستوري لمنظمة التحرير الفلسطينية وأثره في بنية النظام الدستوري الفلسطيني الباحثة : مرام عوض عامر نصار باحثة في سلك الدكتوراه في القانون العام بحث مستخلص من أطروحة الدكتوراه الموسومة بعنوان الإرادة الدولية في وضع الدساتير الوطنية (فلسطين نموذجاً) دراسة تحليلية وصفية	1650
من الشرعية الانتخابية إلى شرعية الانجاز في النظام الدستوري المغربي الدكتور : أنوار التازي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الثاني -الدار البيضاء	1673
• محور العلوم السياسية	
اللجان النيابية لتقصي الحقائق في الممارسة البرلمانية المغربية دراسة على ضوء تجارب وممارسات دولية مقارنة - الدكتور : محمد سكي أستاذ محاضر مؤهل بجامعة محمد الخامس، الرباط باحث في القانون الدستوري والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية، سلا	1688
الأحزاب السياسية وتكوين الكفاءات وإنتاج النخب السياسية: الوظائف، الآليات، وحدود الفعل الحزبي " دراسة حالة المغرب" الباحثة : الزهرة اباحني طالبة في سلك الدكتوراه جامعة محمد الخامس الرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية سلا	1710
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية	
Minimum Wages and Overtime Premium in Light of Saudi Labor Law and the Fair Labor Standards Act (FLSA) Dr. Osama Abdulrahman Alkhamis Assistant Professor of Civil Law, Private law Department, College of Law, King Faisal University, Alahsa, Kingdom of Saudi Arabia	1724
Relationship Between Administrative, Strategic, and Training Dimensions of Total Quality Management and Performance Evaluation in Public Healthcare Facilities in the Gaza Strip Yousef. M. A. Alghoul Department of Business Administration, College of Graduate Studies, University of Al-Butana, Sudan Human Resources Planning Department, Planning and Performance Unit, Palestinian Ministry of Health, Gaza,	1749
Russia's Palestine Discourse in the Context of the Ukraine War: Anti-Westernism or a Principled Stance? Üniversite adı: Ankara Hacı Bayram Veli Üniversitesi Danışman: Prof.Dr. MEHMET SEYFETTİN EROL İKTİSADİ VE İDARİ BİLİMLER FAKÜLTESİ ULUSLARARASI İLİŞKİLER Öğrenci: Adı- soyadı: OSAMA T.A. MORTAGA	1771

Pollen grains and their evidentiary value in criminal investigations. Saleem Isaaf Alazab 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. dr.alazab@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0001-0544-620X. Ali Ahmad Alzubi 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. alialzubi@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0005-6602-101X. Sabah Mousa Abd Alrhmman Al Momani 1 Associate Professor. in the Department of Law. Faculty of Law, Al- Balqa Applied University, Jordan, Sabah.momani@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0007-8849-8470. Wael Hakam Qutishat Teacher, in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan, 1 wael.qutishat@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0006-8843-5368.	1804
Concept of Ambiguity in Law and Language First Author of the study: El JAILI EL HAGMOHAMED ABDALLA OMER PhD Researcher in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan. Legal Advisor – Altameer Ltd Company – Riyadh – Kingdom of Saudi Arabia P.O. Box 10493 Riyadh 11433. E-mail : eljaili_net@yahoo.com Second Author of the study: Prof : Jodah Ibrahim MohamedElnor Rahama. Professor in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan	1815
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية "محور الإدارة الصحية"	
Mechanisms for Rationalizing Antibiotic Misuse among Patients in Primary Healthcare Centers in the Southern Governorates of Palestine Dr.Mohammed A. M. Abu Rayya Health consultant PhD Health Management	1883
The Impact of The Crises Challenges on The Performance of Healthcare Providers At AL- Shifa Medical Complex- Gaza Strip Dr.Wael Abdel Majeed Abdel Kareem Okasha - MOH - Gaza - PhD in Health Management	1909
محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية	
La gouvernance sportive en droit marocain (première partie) : un édifice normatif inachevé — la loi n° 30-09 et ses textes d'application Dr. Samir ABAKIL Équipe de recherche Management et Gouvernance du Sport Institut Royal de Formation des Cadres de la Jeunesse et des Sports (IRFC), Rabat	1935
L'INTELLIGENCE ARTIFICIELLE ET LE DROIT DES AFFAIRES AU MAROC : OPPORTUNITÉS, RISQUES JURIDIQUES ET PERSPECTIVES DE RÉGULATION Pr. Lamyae SAHRANE Maître de conférences habilitée à la FSJES de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Doctorante-chercheuse Nour El Houda KERMICHE Doctorante à la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Université Hassan II Casablanca - MAROC	1949
Le financement participatif : Apports et risques DR . Mohamed KELLATI Enseignant chercheur, FSJP, UCD, El-Jadida	1964

La justice administrative marocaine à la lumière de la réforme du code de procédure civile n° 58.25 : transformations procédurales et enjeux de l'efficacité judiciaire Youssef Latrach Faculté des Sciences juridiques et politiques Université Sidi Mohamed Ben Abdellah - Fès	1973
La sauvegarde des entreprises en difficulté en droit marocain : fondements, mécanismes et limites Dr. Chaimaa MAROUFI Docteure en droit privé	1989
L'ÉGALITÉ DES CHANCES DANS LE DROIT DE SPORT : APPROCHE JURIDIQUE EN DROIT MAROCAIN Dr. Badre FASSI FIHRI Docteur en droit - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Fès	1999
La coopération maroco-espagnole de lutte contre l'immigration clandestine Dr. Brahim NAITOUGARZ Docteur et chercheur en droit international et relations internationales	2007
Le consentement résiduel. Stratification de l'adhésion organisationnelle et défaisance non simultanée Dr. Salma KADIRI ALAOUI Docteure en sociologie des organisations Faculté des Sciences Humaines et Sociales, Université Ibn Tofail, Kénitra, Maroc	2021
La protection de l'assuré contre les clauses abusives : étude comparée des droits marocain et français Dr. Siham LAKBOUCHI Docteure en droit privé - Université Hassan II, Casablanca - MAROC Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Aïn Chock	2032
La preuve électronique : reconnaissance juridique et difficultés probatoires en droit marocain Dr. Asseya ABLI Docteure en droit	2041
LES DROITS DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE FACE À LA REVOLUTION NUMERIQUE : PRINCIPES, DEFIS ET EVOLUTIONS PREVUES Chercheuse KOUASSI Amino Désirée Colombe Doctorante en droit privé - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès Encadrée par M. Abdellah MARGHICH professeur de l'enseignement supérieur à la même faculté	2058
Le consommateur entre adhésion et négociation dans les contrats de consommation électroniques El Alaoui Mohammed Doctorant Université Moulay Ismaïl (UMI) - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales - Meknès Laboratoire : Droit et Développement Professeur encadrant : Pr. El Bakkay EL MAAZOUZ	2069
L'intelligence artificielle comme levier de transformation des politiques éducatives : opportunités, risques et perspectives pour le système marocain EHIRI NAAMA Faculté des sciences de l'éducation - Rabat Laboratoire de recherche sur l'analyse et l'évaluation des systèmes d'éducation et de formation - Rabat	2079

La responsabilité des prestataires de cloud face aux violations de la propriété intellectuelle générées par l'intelligence artificielle : enjeux juridiques et défis probatoires Abir OMRI Doctorante-chercheuse Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât Pr. Soumaya AKKOUR Professeure de l'Enseignement Supérieur - Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât	2094
La couverture sanitaire universelle au Maroc : un levier de la réforme du système de santé ELAMIM Abdelouahed Doctorant-chercheur Doctorant en droit public - FSJES Ain Chock, Casablanca	2112
L'adaptation du droit marocain de la concurrence face aux géants du numérique : entre impératifs d'innovation, compétitivité et souveraineté économique. AZEDDINE TANOUCHE Doctorant chercheur en droit privé Laboratoire : Essor, Droit, philosophie et société Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès	2126
La loi n° 58.25 relative à la procédure civile Lecture des principales nouveautés et enjeux de mise en œuvre EL BAIR Ali Doctorant-chercheur Université Hassan 1er de Settât - Faculté des Sciences Juridiques, Économiques et Sociales de Settât Laboratoire de Droit des Affaires	2135
L'équivalence fonctionnelle comme grille de contrôle de l'audience à distance La décision n° 255/25 de la Cour constitutionnelle marocaine et la loi n° 58.25 portant code de procédure civile Doctorant-chercheur MEHDI Nordin Doctorant en droit privé Faculté des sciences juridiques et politiques de Tanger - Université Abdelmalek Essaâdi Thèse préparée sous la direction de Monsieur le Professeur Soufiane MASRAR Adresse de correspondance : maitre.nordinmehdi@gmail.com	2145
La profession libérale d'avocat et le droit de la concurrence Doctorant-chercheur Mohammed Faouzi CHERRAQI Doctorant en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia Pr. Ahmed ALLALI Maître de conférences habilité en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia	2170

كلمة افتتاحية للاصدار رقم 66 من مجلة القانون والأعمال الدولية

بسم الله الرحمن الرحيم

العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية

يصدر العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية في لحظة تتسارع فيها وتيرة الإصلاح التشريعي، وتتبدل فيها أدوات العمل القانوني ومناهج البحث فيه. فما كان بالأمس موضوعا لاجتهاد فقهي محدود صار اليوم مادة لنصوص قانونية مستحدثة، وما كان يعد من قبيل الافتراض التقني أصبح واقعا تفرضه الممارسة على القاضي والمجاني والمباحث على حد سواء. وفي هذا السياق تتحدد وظيفة المجلة العلمية: لا أن تواكب التحول وحده، بل أن تقيسه بميزان القاعدة القانونية، وتكشف ما فيه من مكاسب وما يعتريه من نقص.

وقد حرصت هيئة التحرير، في هذا العدد، على أن يكون البناء المعرفي للمجلة متوازنا في محاوره، متعدد المشارب في مواده. فقد توزعت الدراسات المنشورة بين القانون الخاص بفروعه، والقانون العام والعلوم السياسية، والقانون الجنائي، وقانون الأعمال، وقانون الشغل والحماية الاجتماعية، والقانون العقاري، والمساطر القانونية والقضائية، والقانون البيئي، والقانون الرياضي، إلى جانب الدراسات الشرعية وما يتصل بها من قضايا الأسرة والفقه، ومحور خاص بأثر الرقمنة والذكاء الاصطناعي في المنظومة القانونية، ومحور مستقل للدراسات المحررة باللغة الفرنسية.

وليس في هذا التنوع تشتيت، وإنما هو انعكاس لواقع القانون ذاته؛ إذ لم تعد الفروع القانونية جزرا معزولة، بل صارت الظاهرة الواحدة تستدعي أكثر من فرع وأكثر من منهج. ولذلك آثرنا في تقديم هذا العدد الإشارة العامة إلى محاوره دون الخوض في تفصيل كل دراسة على حدة، تاركين للقارئ أن يبني حكمه من النصوص نفسها.

ومن دواعي اعتزاز المجلة أن مواد هذا العدد وردت من باحثات وباحثين ينتمون إلى مؤسسات جامعية ومهنية متعددة داخل المغرب وخارجه، وأن بينهم أساتذة التعليم العالي وحاملي الدكتوراه والباحثين بسلك الدكتوراه وممارسي المهن القانونية. وهذا التعدد في المراتب والمشارب هو ما يمنح المجلة صفتها العلمية، ويجعلها فضاء للحوار بين النظرية والممارسة، لا منبرا لطرف دون آخر.

وقد خضعت جميع الدراسات المنشورة لمسطرة التحكيم العلمي المعتمدة بالمجلة، والتزمت هيئة التحرير في مراجعتها بمعايير الصياغة والتوثيق المقررة، مع الحفاظ على استقلالية كل باحث في آرائه واجتهاداته. فما يرد في هذه الدراسات من مواقف يلزم أصحابها وحدهم، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

وإننا إذ نضع هذا العدد بين يدي القارئ، نتقدم بالشكر إلى الباحثات والباحثين الذين أثروه بأعمالهم، وإلى السادة المحكمين على ما بذلوه من جهد في التقويم والتوجيه، وإلى كل من أسهم في إخراج هذا العمل إلى النور. ونجدد الدعوة إلى المشتغلين بالبحث القانوني للمساهمة في الأعداد المقبلة، بما يعزز رصيد المجلة ويخدم البحث العلمي في مجال القانون والأعمال. وبالله التوفيق.

والله ولي التوفيق

إدارة مجلة القانون والأعمال الدولية



كعادتها، تواصل مجلة القانون والأعمال الدولية ريادتها للمجلات القانونية العربية، وقد شهد الإصدار الأخير منها الموافقة على نشر 130 بحثًا بمشاركة 160 مشاركًا ما بين أستاذ جامعي ودكتور وباحث وممارس من 16 جنسية مختلفة.



هذه العسارة ناتجة بعد تحكيم أكثر من 360 بحثًا من طرف المحكمين المنضوين تحت لواء المجلة ومن مختلف الجنسيات، لأجل الوصول إلى أجود الأبحاث التي تستحق النشر.



إصدار شهر أكتوبر 2026

يعتبر الإصدار رقم 66 لمجلة القانون والأعمال الدولية من أجود الأعمال القانونية المحكمة، وقد شمل هذا الإصدار أبحاثًا من مختلف مشارب القانون موزعة على 16 محورًا.



إحصائيات العدد 66

شمل الإصدار رقم 66 (130 بحثًا)



8

باللغة الإنجليزية



19

باللغة الفرنسية



103

باللغة العربية

الجنسيات المشاركة في هذا الإصدار

 السودان 5	 قطر 7	 الأردن 8	 موريتانيا 8	 السعودية 9	 الإمارات 9	 فلسطين 13	 المغرب 89
 ساحل العاج 1	 تركيا 1	 مصر 1	 البحرين 1	 اليمن 1	 العراق 2	 سلطنة عمان 2	 لبنان 3

عدد الأبحاث	محاور الإصدار رقم 66
20	محور الرقمنة والذكاء الاصطناعي
15	محور قانون المال والأعمال
4	محور قانون الأسرة وعلوم الفقه
10	محور القانون الجنائي
8	محور المساطر الإجرائية
8	محور العقار والتعمير
8	محور قانون الشغل والحماية الاجتماعية
3	محور القانون الرياضي
2	محور القانون البيئي
7	محور القانون الدولي
12	محور القانون الإداري
4	محور القانون الدستوري
2	محور العلوم السياسية
6	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية
2	محور الدراسات باللغة الإنجليزية: الإدارة الصحية
19	محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية
130 بحثًا	المجموع